IMPACT Research

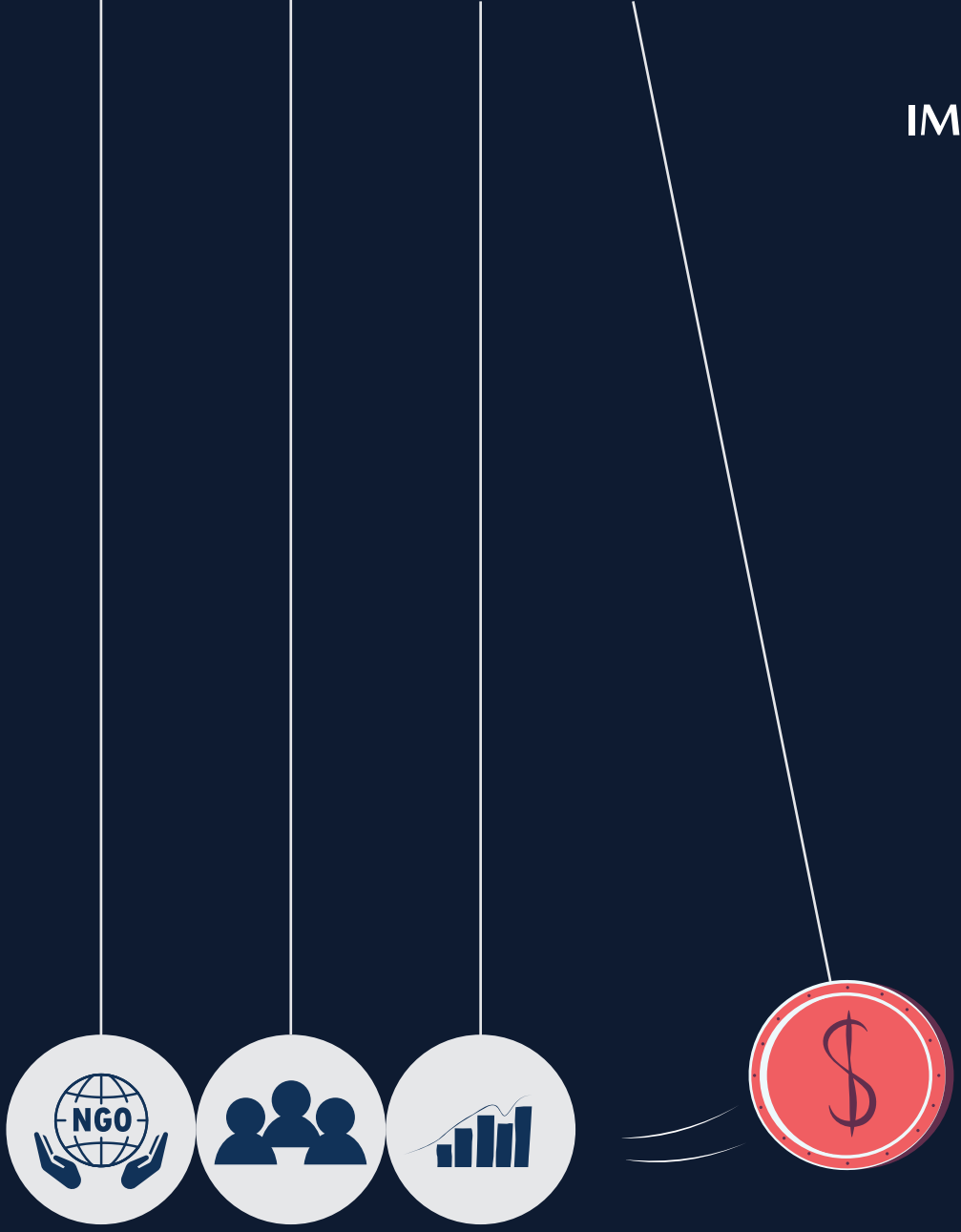

الفوضى المنظمة:
كيف أصبحت المنظمات غير الربحية في مناطق النزاع قطاعًا اقتصاديًا

نظرة شاملة على صناعة المساعدات الإنسانية
الدولية في سوريا و آثارها الاقتصادية والسياسية

التقرير الأول

الفوضى المنظمة:

كيف أصبحت المنظمات غير الربحية في مناطق النزاع قطاعًا اقتصاديًا

التقرير الأول

نظرة شاملة على صناعة المساعدات الإنسانية
الدولية في سوريا و آثارها الاقتصادية والسياسية

الباحث الرئيسي و الكاتب: د. جوزيف ضاهر

ترجمة: ZMRD Group

التصميم الغرافيكي: تمام العمر

الناشر: IMPACT Civil Society Research and Development e.V

Beuththstraße 18-22, 10117 Berlin

Not for sale

IMPACT ©

2023

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بطباعة أو إعادة إصدار أو استخدام أي أجزاء من هذه المطبوعة بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

يعتمد هذا البحث على تحليل بيانات أولوية و ثانوية. إن الحقائق و تحليل المحتوى الوارد في هذا التقرير عبارة عن جهد مشترك لفريق البحث و عدد من الخبراء و الخبيرات، بغرض رصد الجوانب الأكثر أهمية للوضع القائم، دون أن يعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة. على الرغم من ان امباكت قامت ببذل الجهد للتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا البحث، فإن المعلومات الواردة في هذا البحث تعتمد على آراء المشاركين فيه.

كلمة شكر:

نتوجه بالشكر لكل الخبراء/الخبيرات من أكاديميين/ات و ممارسين/ات على المعارف و الخبرات المقدمة لفريق البحث، سواء من خلال المقابلات او الاستشارات الفردية و الجماعية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من اكاش ابراهام، بريان ويذربي، كاميل ليندر، باولا لوزانو و أنتونيا كوخ من طلاب ماجستير السياسات العامة في جامعة هيرتي للحوكمة في برلين، و ذلك للمساهمة في جمع البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث.

عن الباحث:

د. جوزف ضاهر: حائز على شهادة الدكتوراه في دراسات التنمية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن (2015) ، ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لوزان، سويسرا (2018) . يشغل ضاهر حالياً منصبَي أستاذ في جامعة لوزان، وأستاذ منتسب بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، إيطاليا، حيث يشارك في مشروع "مسارات سورية: تحديات و فرص بناء السلام". وهو مؤلف كتاب "حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني" (منشورات بلوتو، 2016) وكتاب "سوريا بعد الانتفاضة: الاقتصاد السياسي لمرونة الدولة" (منشورات بلوتو ، 2019).

امباكت للأبحاث: هي فرع من امباكت للدراسات و التنمية مخصص للأبحاث و إدارة الحوار

إمباكت IMPACT ، هي منظمة تُعنى بالبحث والتطوير في مجال المجتمع المدني تم تأسيسها في برلين عام 2013 ، ولها مكاتب في العراق وتركيا وسوريا.

تضع المنظمة مهمة دعم المجتمع المدني على رأس أولوياتها، وهي تعمل كوسيط في مجال التعاون وتبادل الخبرات والأفكار بين الفاعلين المحليين في مجال المجتمع المدني وأقرانهم حول العالم. علاوة على ذلك، تقدّم منظمة إمباكت الدّعم اللازم للفاعلين والناشطين في مجال المجتمع المدني بما في ذلك التقييم والبحث والتدريب طويل الأمد والدعم المالي، فيما تتبع في أنشطتها وبرامجها نهجاً متكاملاً يراعي الواقع المحلي. وتحقيقًا لهذه الغاية، تسعى إمباكت بشكل دائم للمحافظة على شبكتها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتوسيع حجم هذه الشبكة بحيث يعمل أفرادها معاً على مناصرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع.

فهرس المحتويات

مقدمة.....6

منهجية البحث.....7

1. المشهد الاقتصادي و وضع المجتمع المدني في سوريا.....7

1.1 نظرة على سوريا قبل عام 2011 و التحرّر الاقتصادي و التطوّر المقيّد "للمجتمع المدني".....7

2,1 التطورات الاقتصادية الرئيسية في سوريا منذ 2011 و توسّع المساعدات الإنسانية الدولية.....10

2. المصادر الرئيسية لتمويل المساعدات الإنسانية الدولية داخل سوريا.....14

1,2 الدول.....14

2,2 المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومصادر التمويل الخاصة.....16

3,2 الحوالات المالية.....17

3. طبيعة المساعدات الإنسانية الدولية و توزعها الجغرافي و تأثيرها على الاقتصاد السوري.....19

1,3 توزيع المساعدات الإنسانية الدولية.....19

2,3 القطاعات الاقتصادية المستفيدة من المساعدات الإنسانية الدولية.....22

3,3 ديناميكيات المساعدات الإنسانية الدولية على الاقتصاد و سوق العمل.....26

4. الديناميكيات السياسية أو المساعدات الإنسانية كأداة للتأثير والسيطرة والهيمنة.....29

1،4 مناطق سيطرة الحكومة السورية: ضبط وتسييس تنظيم وتوزيع المساعدات الإنسانية الدولية.....29

2,4 الشمال الغربي - المساعدات الإنسانية كأداة لتعزيز سلطات الحكم المحلي.....30

3.4 الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا بين السيطرة والانفتاح.....34

خاتمة.....36

مقدمة

رغم مرور أكثر من اثنا عشر عاماً على بداية الحرب في سوريا يستمرُّ الوضع الاجتماعي الاقتصادي والإنساني فيها بالتردّي، حيث تزداد أعدادُ المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية و تبلغ نسبةُ السكان ممن يعيشون تحت خطّ الفقرِ أكثرَ من 90٪[1]. وُجِد في شهر كانون الثاني من هذا العام أنّ ما يقرب من 15.3 مليون شخص في سوريا هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2023[2]. كما يستمر انعدام الأمن الغذائي بتقديرات تشير إلى أنّ 12.1 مليون شخص على الأقل يعانون من انعدام الأمن الغذائي و 2.9 مليون شخص آخر معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي إذا تدهور الوضع أكثر في عام 2023.[3]

لطالما كانت المساعدات الإنسانية لسوريا، في هذا السياق، في غاية الأهمية، فقد تمّ إنفاق مليارات الدولارات الأمريكية منذ بداية الانتفاضة في منتصف شهر آذار من عام 2011. كما لعبت المساعدات الإنسانية الدولية دوراً متصاعداً في الاقتصاد السوري - الذي عانى من دمار هائل و هجرة لرأس المال - و ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال داخل البلد و تنفيذ برامج المساعدات وتوظيف السكان المحليين. ومن هنا يهدف هذا البحث إلى تقديم لمحة عامة عن طبيعة وديناميكيات المساعدات الإنسانية من حيث أهميتها الاقتصادية والسياسية.

تنقسمُ هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية. يتمّ في أوّلها تحليلُ التطور الاقتصادي في سوريا في العقد السابق لعام 2011 وبعده، و تحليلُ تطوّر شبكات منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية. أمّا في ثانيها فيتمّ تحليلُ المصادر الرئيسية لتمويل المساعدات الإنسانية. و في ثالثها يتمّ تحليلُ طبيعةَ و توزيع المساعدات الإنسانية الدولية في الاقتصاد السوري وتأثيرها العام عليه. و أخيراً في الفصل الرابع، تتمّ معاينةُ المساعدات الإنسانية الدولية كأداة للهيمنة السياسية في مناطق النفوذ الثلاث الرئيسية في سوريا.

تركّز هذه الدراسة على الديناميكيات - المحرّكات الكليّة السياسية والاقتصادية للمساعدات الإنسانية في سوريا. بينما سيتناول تقرير ثانٍ مرتبطٌ بهذا البحث الموسّع المحرّكاتَ التفصيلية للمساعدات الإنسانية الدولية في مناطق النفوذ المختلفة. وستستعرض دراسةٌ ثالثةٌ بإيجاز الاستجابةَ الإنسانية لزلازل شهر شباط من هذا العام في سوريا وتركيا، و تأثيرها على طبيعة المساعدات الإنسانية مع رصد آثارها على الاقتصاد السوري، كما ستحلّل بصورة أعم التأثيرَ الدائم للقطاع غير الربحي على الاقتصاد بشكل عام، بشكل أساسي في فترة ما بعد الصراع في المستقبل.

ستكون هذه التقارير بمثابة أساس للأطر المفاهيمية والأسئلة البحثية المنتقاة لمزيد من الدراسات عن هذه الديناميكيات.

1 يونيسيف, «كل يوم مهم», 6 حزيران 2023, https://bit.ly/45P0ejt

2 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا، «نداء عاجل: زلزال الجمهورية العربية السورية (شباط - أيار 2023)»، 14 شباط 2023، https://bit.ly/3YKI8eC

3 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا، «الجمهورية العربية السورية: التقرير السنوي - الاستجابة الإنسانية لعام 2022 (كانون الثاني - كانون أول 2022)»، 13 نيسان 2023، https://bit.ly/3opoN5U

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على البيانات المتاحة من الدراسات السابقة عن هذا الموضوع (مثل التتبع المالي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا و مؤتمر ما بعد بروكسل و مسح منظمة إمباكت لمنظمات المجتمع المدني السورية وغير ذلك). كما يسعى إلى جمع بيانات إضافية عن التمويل من المصادر المنشورة.

كما يعتمد البحث على مجموعات البيانات المُعدّة من قبل مجموعة من طلاب السياسات العامة من كلية هيرتي للحوكمة كجزء من التعاون مع منظمة إمباكت. تتضمن مجموعات البيانات هذه بيانات و إحصاءات من ثمانية مصادر، هي: منصة متعقّب التنمية – المملكة المتحدة و وكالة المساعدات الخارجية – الولايات المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و موقع الدعم المفتوح الإلكتروني (أوبن أيد) و أوكسفام أطلس و مستكشف المساعدات التابع للاتحاد الأوروبي (إيد أكسبلورر) و المبادرة الدولية لشفافية المساعدات و نظام التعقب المالي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

و يستند البحث أيضاً إلى أكثر من ثلاثين مقابلة مكثفة مع أفراد عاملين في منظمات غير حكومية ومنظمات دولية غير حكومية و وكالات تابعة للأمم المتحدة منخرطة في العمل على الأزمة الإنسانية السورية في داخل البلاد عموماً، بالإضافة إلى مسؤولين وباحثين من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

1. المشهد الاقتصادي و وضع المجتمع المدني في سوريا

1.1 نظرة على سوريا قبل عام 2011 و التحرّر الاقتصادي و التطوّر المقيّد "للمجتمع المدني»

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي السوري بمعدل 4.3٪ سنوياً بين عامي 2000 و 2010 بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي) – أي بعبارة أخرى ارتفع من 28.8 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى حوالي 60 مليار دولار أمريكي في عام 2010 (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1 – الناتج المحلي الإجمالي السوري بمليار الدولار الأمريكي (2000-2010)

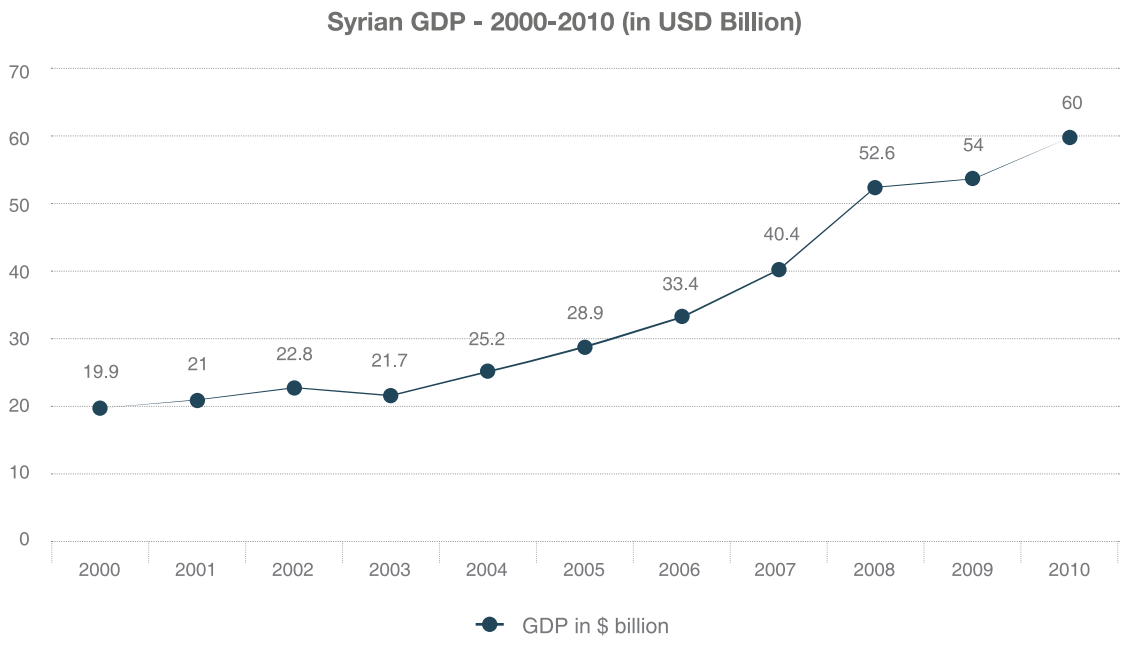

المصدر: مكتب الإحصاءات المركزي

أدّى تدفق الاستثمارات إلى ازدهار التجارة و الإسكان والبنوك و الإعمار والسياحة في تلك الفترة. كما ارتفعت حصة قطاع الخدمات في القيمة المضافة إلى 50٪ في عام 2010، من 41.9٪ في عام 2000، و شكّلت 84٪ من النمو المسجّل خلال ذلك العقد. وقد انعكس ذلك أيضاً في حصص التوظيف في الخدمات والصناعة والزراعة المقدّرة بـ 55.3 و 31.4 و 13.2٪ على التوالي في عام 2010. لكن تضرّرت الغالبية العظمى من القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، وبشكل خاص الزراعة والتصنيع، نتيجةً لعملية تحرير الاقتصاد وخصخصته، بما في ذلك الإزالة التدريجية للحواجز التجارية الناتجة عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تمّ توقيع الاتفاقية الخاصة بها في عام 2005، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية مع دولة تركيا المجاورة. انخفضت حصة الاقتصاد من القطاعات الإنتاجية من 48٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 إلى 41٪ عام 2010 (انظر الرسم البياني 2)[4].

الرسم البياني 2 - بنية الناتج المحلي الإجمالي السوري في 2010

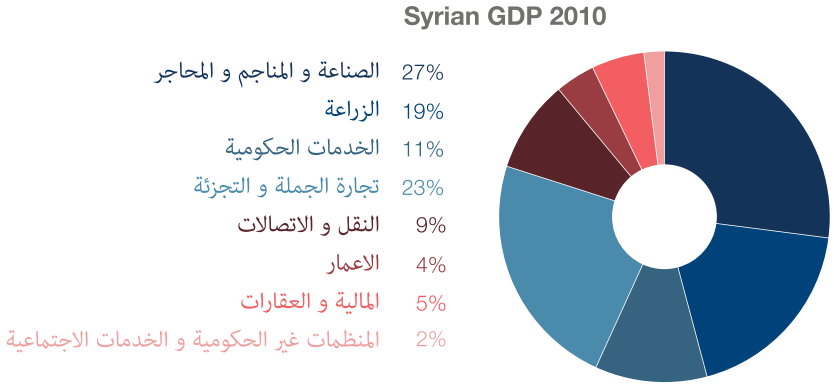

المصدر: مكتب الإحصاءات المركزي

و من هنا نجد أنّ النمو الاقتصادي كان مستمداً بشكل أساسي من قطاع الخدمات والإيجارات و معتمداً على عائدات تصدير النفط و تدفق رأس المال. لكن استفادت مجموعة صغيرة جداً من المجتمع من هذا النمو. فمن عام 2004 إلى عام 2007: زاد الفقر المدقع زيادةً طفيفةً (من 11.39٪ إلى 12.3٪)، و زاد الفقر العام بشكل أكبر (من 30.1٪ إلى 33.6٪)[5]. لم تكن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية للحكومة السورية، مثل الخصخصة والتحرّر وتخفيض الدعم على العديد من المنتجات والخدمات، قادرةً على استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل وخاصةً الخريجين الشباب[6]. و انخفضَ معدل المشاركة في القوى العاملة في كل من المناطق الريفية والحضرية، لكن بحدّة أكبر في المناطق الريفية. تمّ تقدير معدّل البطالة العام بحلول عام 2010 بحوالي 25٪، بينما كانت النسبة الرسمية التي أعلنتها الدولة 8.6٪[7].

ارتبطت عملية التحرّر الاقتصادي بارتفاع أعداد المنظمات والجمعيات الخيرية المحلية , المنظمات غير الحكومية من منتصف العقد الأول من القرن الحالي، حيث كانت 513 كيان في عام 2000 و أصبحت 1485 كيان في عام 2009 مسجّلاً لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (انظر الرسم البياني 3). كانت لهذه الكيانات اهتمامات متنوعة منها التنمية و حماية البيئة و الثقافة و المناصرة و الخدمات الصحية[8].

4 مرزوق، نبيل (2013) «غياب التنمية في سوريا» (بالعربية) بشارة أ. (محرر)، خلفيات الثورة السورية، دراسات سورية، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص40

5 يُعرَّف الفقر المدقع بأنّه نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الأدنى ويُعرَّف «الفقر العام» بأنّه نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الأعلى؛ خالد أبو إسماعيل و علي عبد القادر وهبة الليثي، (2011)، «الفقر وعدم المساواة في سوريا (2007-1997)»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://bit.ly/3SOlQFU

6 راجع جوزيف ضاهر، «السياق الاقتصادي السياسي لإعادة إعمار سوريا: منظور في ظل إرث من التنمية غير المتكافئة»، معهد الجامعة الأوروبية، كانون أول 2018، https://bit.ly/2GtYYsq

7 سمير عيطة، «سياسات ومؤسسات أسواق العمل، مع التركيز على تضمين الجميع وتكافؤ الفرص والاقتصاد غير الرسمي، ورقة معلومات أساسية وطنية، دراسة حالة: سوريا»، منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي، https://bit.ly/3RSAOcw

8 المنظمات الناشطة في مجال التنمية والبيئة والمناصرة ظلّت أقلية، على التوالي 3،26٪ و 3,8٪ و 0,4٪. لورا رويز دي إلفيرا، نحو نهاية العقد الاجتماعي في سوريا، جمعيات خيرية و إعادة انتشار الدولة (2011-2000)، كارتالا، باريس، 2019 ، ص 70-62

الرسم البياني 3: عدد الجمعيات المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل

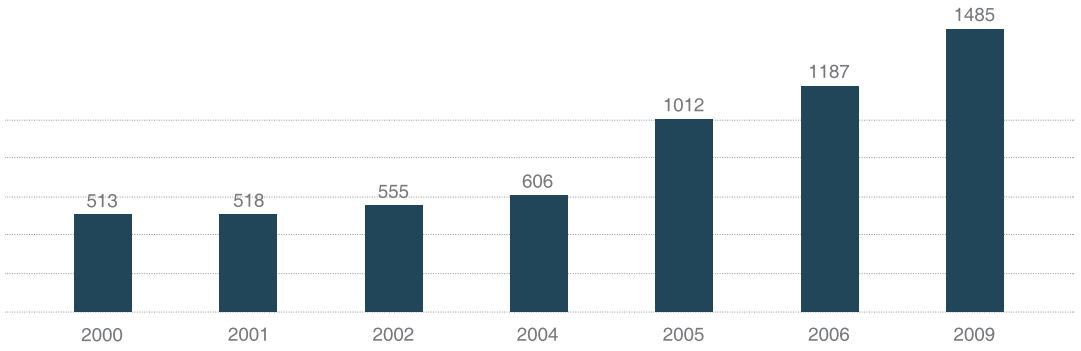

المصدر: لورا رويز دي إلفيرا ، نحو نهاية العقد الاجتماعي في سوريا، الجمعيات الخيرية وإعادة انتشار الدولة (2011-2000)، كارتالا، باريس، 2019، ص 62

ازداد عدد المنظمات الأجنبية ووكالات التنمية الحكومية في البلاد بعد وصول بشار الأسد إلى السلطة في عام 2000. إضافةً إلى الأعداد القليلة للمؤسسات الأجنبية الموجودة سابقاً في سوريا (مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي و الوكالة الألمانية للتعاون الفني وموفيمندو) بدأت جهات فاعلة جديدة العمل في الميدان و منها: المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية في عام 2000 وشبكة آغا خان للتنمية في عام 2002 و أطباء بلا حدود في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين و منظمة الطوارئ الأولى منذ عام 2007 و لجنة الإنقاذ الدولية في عام 2008 والوكالة الفرنسية للتنمية في عام 2009. كرّس عدد كبير من هذه المنظمات والوكالات الحكومية أنشطتها لمساعدة اللاجئين العراقيين في أعقاب الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003. حيث كانت عملياتهم تحت سيطرة وتنظيم الهلال الأحمر العربي السوري. سعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في نفس الوقت إلى تأطير أنشطة المنظمات الناشطة في مجال التنمية سعياً منها إلى احتكار دور الوساطة بين الجمعيات المحلية والمنظمات الأجنبية[9]. ستتكرّر هذه الأنماط بعد عام 2011.

عدا عن هذه المنظمات غير الحكومية الدولية و وكالات التنمية التابعة للدول، رسخت منظمات أخرى وجودها مؤقتاً في سوريا من خلال شراكات غير رسمية مع جمعيات محلية، في غالبيتها جمعيات مسيحية، من أجل العمل في البلاد، و دون إبرام أي اتفاقيات مع سلطات الدولة. فمثلاً كانت اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة و منظمة أرض الإنسان - سويسرا و كاريتاس نشطة في دمشق لسنوات تحت رعاية الجمعية المسيحية أرض الإنسان - سوريا المعروفة باللغة العربية باسم أسرة الإخاء السورية[10]، حتى عام 2010 قبل أن تطلب منهم سلطات الدولة مغادرة البلاد[11].

لم تُفسّر الزيادة في عدد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية و وكالات التنمية الحكومية على أنّها ظهور لـ «مجتمع مدني» جديد، مع دور في تشجيع التحول الديمقراطي في البلاد. فغالبية المنظمات المحلية المهيمنة كانت بشكل عام مؤسسات ترعاها الدولة أو تابعة لها تسمى (منظمة غير حكومية تنظّمها الحكومة). أوضح الباحث سلام الكواكبي أن المنظمات الحكومية التي تنظّمها الحكومة لديها ثلاثة أهداف رئيسية في سوريا؛ الأول هو أن تحل محل الدولة كمزود للخدمات الاجتماعية في إطار السياسات النيوليبرالية المتزايدة، وثانياً خدمت هذه المنظمات في إنشاء هياكل مؤسسية جديدة لإرضاء الفئات الاجتماعية الناشئة و ربطها بالحكومة من خلال تزويدهم بالمزايا المادية (التوظيف) و المعنوية (فعل الخير) وإنشاء شبكة خاصة بها من العملاء لتوسيع «الدعم الشعبي» للدولة السورية لتكون أكثر ليبرالية. و أخيراً، يمكن لهذه المنظمات جذب مصادر مهمة للتمويل الأجنبي وفي نفس الوقت محاولة إظهار أشكال من «انفتاح» الدولة على الجهات الفاعلة الغربية[12].

9 لورا رويز دي إلفيرا ، نحو نهاية العقد الاجتماعي في سوريا، الجمعيات الخيرية وإعادة انتشار الدولة (2011-2000)، كارتالا، باريس، 2019، ص 62

10 تأسست جمعية أرض الإنسان - سوريا عام 1967 في دمشق ثم توسّعت إلى القامشلي (1973) و اللاذقية (1974) وحلب (1975). في عام 1977، بعد عشر سنوات من العمل والعديد من الفروع في البلاد، تم «الاعتراف» بـ أرض الإنسان من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (لورا رويز دي إلفيرا، «الفئات وضعت تحت اختبار «الجمعيات الحقيقية»: ليست «علمانية» تماماً وتنموية، ولا دينية وخيرية بالكامل. دراسة حالة لجمعية أرض الإنسان سوريا»، معارضة، 2012/2 (رقم 18) ، ص 96-79 https://bit.ly/3SmzFdZ)

11 المرجع السابق، ص 68

12 سلام الكواكبي. «مفارقة النشاط المدني الذي تنظمه الحكومة في سوريا في المجتمع المدني في سوريا وإيران»، تحرير بول أرتس و فرانسيسكو كافاتورتا. المجتمع المدني في سوريا وإيران: الحراك في السياقات الاستبدادية (بولدر، كولورادو: لين رينر)، ص 169 - 186

في هذا الإطار، شجع مسؤولون كبار في الحكومة إقامة منظمات غير حكومية يرعاها رجال أعمال أو شخصيات مرتبطة بها. تمّ تشكيل غالبية هذه الجمعيات الجديدة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو مفهوم روج له مشروع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتوسيع المساهمة المالية للقطاع الخاص في الرفاه الاجتماعي للمجتمع[13]. ترمز الأمانة السورية للتنمية - وهي جمعية شاملة تأسست برعاية أسماء الأسد في عام 2007 - إلى هذه العملية[14].

2,1 التطورات الاقتصادية الرئيسية في سوريا منذ 2011 و توسّع المساعدات الإنسانية الدولية

نتيجةً للدمار الهائل الذي خلّفته سنوات الصراع وآثار الحرب تغيّرت بنية الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. بحلول نهاية عام 2019 قدّرت الأضرار التي لحقت برأس المال المادي بنحو 117.7 مليار دولار. بينما توسّع الاقتصاد غير الرسمي - الذي قُدّر أنه يمثل حوالي 30٪ من التوظيف (1.5 مليون فرد) وحوالي 30-40٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2011 -[15]بشكل كبير يتناسب و الاقتصاد الرسمي منذ اندلاع الصراع، لا سيما من خلال عمليات التهريب و الأنشطة الإجرامية[16]. تجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي في عام 2021 في سوريا 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للبلاد بحسب إطار بدائل السياسات الاستراتيجية. و بالإضافة إلى العقوبات وآثارها فقد أدّت الأزمة المالية اللبنانية منذ عام 2019 و جائحة فيروس كورونا المستجد والغزو الروسي لأوكرانيا إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية الاقتصادية في البلاد. حيث توقّع البنك الدولي، مع عدم اليقين طبعاً نظراً لنقص البيانات، أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسوريا قد وصل في عام 2022 إلى 15.5 مليار دولار أمريكي بأسعار عام 2015 الثابتة، وهو انخفاض إلى مستوى غير مسبوق منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بحسب اليونيسف[17].

الرسم البياني 4 – بنية الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019

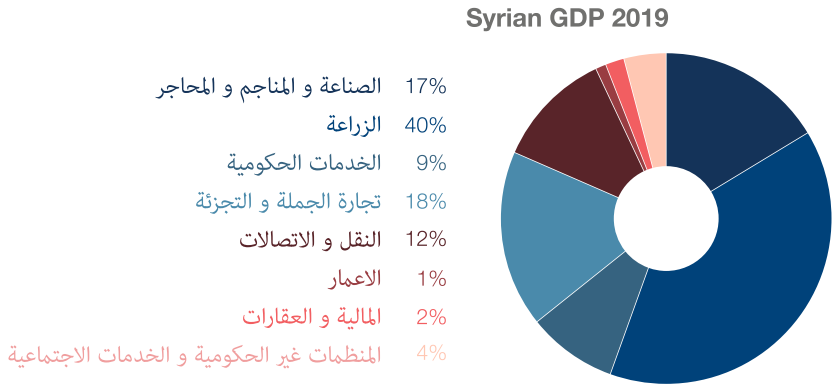

المصدر: مكتب الإحصاءات المركزي

13 هيمنت الشركات الكبيرة التي لها صلات سياسية قوية بمراكز السلطة على قائمة المنظمات المتوافقة مع المسؤولية الاجتماعية للشركات. وضمت شركات مثل سيريتل وغلف ساندز بتروليوم (رامي مخلوف) و سوريا ترست (أسماء الأسد) و المجموعة المتحدة (مجد سليمان) ومجموعة الفاضل وإم تي إن سوريا و مجموعة ماس وغيرها. (سنان حتاحت وأيمن الدسوقي (2020)، «دور العمل الخيري في الحرب السورية: المنظمات غير الحكومية التي يرعاها النظام والجمعيات الخيرية للجماعات المسلحة»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب و ما بعد الصراع في سوريا، https://bit.ly/3lGdEHu

14 سلام الكواكبي. «مفارقة النشاط المدني الذي تنظمه الحكومة في سوريا في المجتمع المدني في سوريا وإيران»، تحرير بول أرتس و فرانسيسكو كافاتورتا. المجتمع المدني في سوريا وإيران: الحراك في السياقات الاستبدادية (بولدر، كولورادو: لين رينر)، ص 169 - 186

15 منظمة العمل الدولية (2010)، «النوع الاجتماعي والتوظيف والاقتصاد غير الرسمي في سوريا»، https://bit.ly/2Ib958X

16 قلّت أنشطة التهريب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في بعض القطاعات بعد تحرّر التجارة. و قد أنهى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تورط سوريا المباشر في أنشطة التهريب المختلفة و خاصةً النفط. لكن ظهرت أنشطة تهريب و تجارة أخرى غير مشروعة في تلك الفترة مثل ازدياد تهريب المخدرات والأسلحة باتباع طرق جديدة. كما انتعش التهريب عبر الحدود في العراق و اشتد في السنوات التي أعقبت الغزو.

17 ورد من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «الجمهورية العربية السورية: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 (كانون أول 2022)»، 22 كانون أول 2022، https://bit.ly/3nzNeNc

من الصعب تقدير الحجم الإجمالي للمساعدات المقدمة لسوريا مع تنوع المانحين وقنوات التمويل المتعددة. يقدّر حجم المساعدات الإنسانية للأزمة السورية - والتي لا تشمل فقط المساعدات المقدمة لسوريا بل و الدول المجاورة أيضاً (تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر) - بين عامي 2012 و 2022 بـ 54.96 مليار دولار أمريكي بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية[18]. و لا يشمل هذا المبلغ المساعدات الإنسانية الممنوحة مباشرةً للحكومة السورية و الأموال للمنظمات العاملة خارج إطار الأمم المتحدة و الأموال التي يتم جمعها من خلال التبرعات والتحويلات. أي أنّ الحجم الإجمالي للمساعدات الإنسانية للأزمة السورية أعلى من ذلك بكثير[19].

يعدّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه[20] المانحين الرئيسيّين بأكثر من 27.4 مليار يورو من المساعدات الإنسانية والإنمائية والاقتصادية و دعم الاستقرار[21]. و من ثمّ الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي تقديري لحجم المساعدات الإنسانية المقدّمة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و وزارة الخارجية بحوالي 16 مليار دولار أمريكي[22]. و كانت دول الخليج مانحاً مهمًّا أيضاً، حيث زعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أنّها أنفقت على الأزمة السورية على التوالي أكثر من 6.7 و 1.1 مليار دولار أمريكي[23] على شكل دعم إنساني (انظر الخريطة 1).

الخريطة 1: أهم 10 دول مانحة – إجمالي الحوالات بين 2012 و 2022 (الدولار الأمريكي)

أكبر 10 دول مانحة (المبادرة الدولية لشفافية المساعدات IATA)

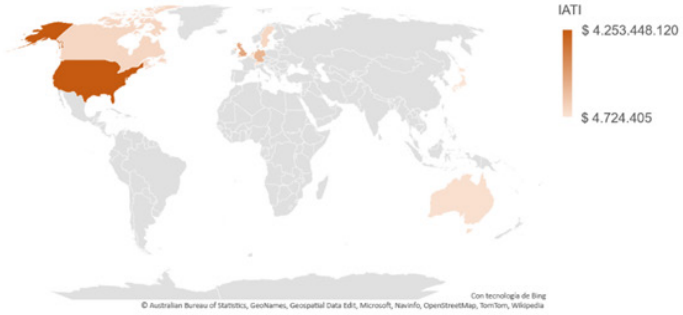

أكبر 10 دول مانحة(مصادر اخرى)

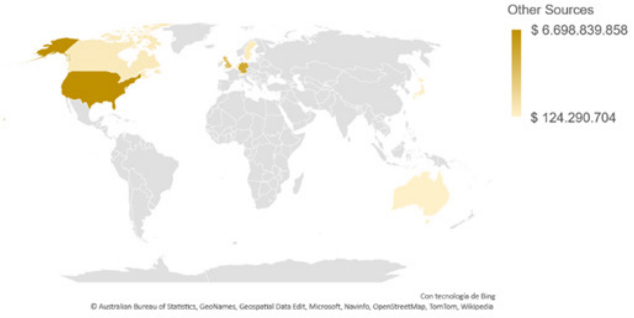

يتم تنظيم المساعدات الإنسانية لسوريا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية والتي تحدّد استجابة المجتمع الإنساني للوضع في سوريا على أساس سنوي. و هي تتكون من محورين رئيسيين: دمشق وغازي عنتاب. في دمشق، يعمل المكتب القطري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا من العاصمة مع مكاتب فرعية في حلب وحمص والقامشلي[24]. بينما في غازي عنتاب، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تركيا بتنسيق المساعدات الإنسانية عبر الحدود حيث يتم تسليمها من تركيا إلى سوريا.[25]

18 يقسم هذا المبلغ على النحو التالي للفترة ما بين 2012 و2022: سوريا بين 24.8 و26.7 مليار دولار أميركي؛ لبنان 10.8 مليار دولار أمريكي؛ الأردن 7.7 مليار دولار أمريكي؛ تركيا 5.5 مليار دولار أمريكي؛ العراق 2.1 مليار دولار أمريكي ومصر 0.7 مليار دولار أمريكي

19 يتضمن هذا حجم آخر من المساعدات الإنسانية بما فيها داخل سوريا.

20 تعدّ ألمانيا أهم دولة أوروبية مانحة للأزمة السورية، حيث بلغت قيمة مساعداتها 7.6 مليار دولار بين عامي 2012 و 2022 ، بحسب خدمة التعقب المالي الدولية.

21 عمليات الحماية المدنية و المساعدات الإنسانية الأوروبية، «حقائق عن سوريا»، مراجعة في 1 نيسان 2023، http://bit.ly/40xEbLn

22 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «سوريا»، مراجعة في 1 نيسان 2023، http://bit.ly/3nHT52Q

23 عرب نيوز ، «السعودية تشارك في مؤتمر بروكسل السادس لدعم سوريا و المنطقة»، 12 أيار 2022، https://bit.ly/3yxqT4w

24 كما يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق بتنسيق الوصول المشترك بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وكذلك المناطق الأخرى الواقعة على خطوط النزاع. (أوتشا، «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا محور سوريا"، مراجعة في 3 نيسان 2023، https://bit.ly/3PsjQ4c

25 يتعاون مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية -أوتشا في تركيا مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات السورية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية التركية ومختلف السلطات الحكومية وغيرها. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «عن أوتشا تركيا"، تمت المراجعة في 3 نيسان 2023، https://bit.ly/4335COB

تاريخ المساعدات عبر الحدود لسوريا

تبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2165 في عام 2014. و هو قرار يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية عبر أربعة معابر حدودية في جنوب وشرق وشمال سوريا. و قد مكّن هذا القرار الشركاءَ في المجال الإنساني ولا سيما المنظمات السورية لتوسيع و دعم المساعدات الإنسانية عبر الحدود وخطوط التماس. و تأسس الصندوق الإنساني عبر الحدود لسوريا عام 2014و هو صندوق متعدد المانحين من الدول بعد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2139 و 2165. يشمل المستفيدون من الصندوق الإنساني عبر الحدود لسوريا المنظماتَ غير الحكومية السورية والدولية و حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر و وكالات الأمم المتحدة. و كانت بنية نظام المساعدات الإنسانية في البداية قائمة على نهج «سوريا بأكملها»، و تضمّن «محاور» تكميلية في عمّان وغازي عنتاب وأربيل وبيروت ودمشق. مع عودة سيادة الحكومة السورية في الجنوب وعلى طول الحدود السورية الأردنية في صيف عام 2018 تمّ استبعاد ثلاثة معابر من القرار منذ عام 2020 بعد ضغوطات من روسيا والصين. يبقى معبر باب الهوى الآن المعبرَ الوحيدَ المتبقي المخصص لتوصيل المساعدات الإنسانية، حتى تصويت تموز 2023 في مجلس الأمن الدولي لتجديد القرار 2672.

هناك أيضاً الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز الصمود وهي منصة للشركاء في المجال الإنساني والتنموي للاستجابة والتعاون في المساعدات الإنسانية للدول المجاورة، تركيا و لبنان و الأردن و العراق و مصر[26].

يمكن تقسيم المساعدات الإنسانية الدولية في هذا الإطار إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: الاستجابة للطوارئ والإنعاش المبكر وبرامج دعم الاستقرار. كانت و ما زالت الاستجابة للطوارئ في صميم مشاريع خطة الاستجابة الإنسانية. أكّدت الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لخطة الاستجابة الإنسانية القائمة على إنقاذ الأرواح و تخفيف المعاناة وتحسين السلامة وتعزيز الصمود على أهمية جعل الغذاء والصحة والمأوى في رأس أولويات المنظمات الإنسانية.

بعد الاستجابة لحالات الطوارئ، طوّرت خطة الاستجابة الإنسانية في السنوات القليلة الماضية المزيد من مشاريع «التعافي المبكر» - على قلّتها مقارنةً بمشاريع الاستجابة للطوارئ. يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «التعافي المبكر» على أنّه «نهج يتعامل مع احتياجات التعافي التي تنشأ خلال المرحلة الإنسانية لحالة الطوارئ، باستخدام الآليات الإنسانية التي تتماشى مع مبادئ التنمية». يضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ «هذا النهج يمكّن الأفراد من استخدام فوائد العمل الإنساني لاغتنام فرص التنمية و تعزيز القدرة على الصمود و البدء بعملية مستدامة للتعافي من الأزمات». يمكن النظر إلى مساعدات «التعافي المبكر» على أنّها نشاط بين النهج السائد حالياً للتركيز على المساعدات الإنسانية الأساسية والمساعدات الطارئة - الغذاء والمأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة – و إعادة التأهيل الميسّر لتعزيز أكبر للجانب التنموي و تخطيط أفضل.

أخيراً، يتم تمويل برامج دعم الاستقرار في غالبيتها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ولا يتم تضمينها بشكل عام في الحجم المسجل للمساعدات الإنسانية. تركز وزارة الخارجية الأمريكية مثلاً الغالبيةَ العظمى من مساعداتها لتحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية الشرقية، من أجل مساعدة واشنطن على تحقيق أهداف سياسية مثل قمع الدولة الإسلامية في العراق والشام وبدرجة أقل لدعم الانتقال السياسي بناءً على قرار الأمم المتحدة رقم 2254. قدّمت الولايات المتحدة بين عامي 2012 و 2022 أكثر من 1.3 مليار دولار كمساعدات لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. توجهت أغلب تلك المساعدات منذ عام 2016 للمجتمعات في كافة أنحاء محافظات الرقة ودير الزور والحسكة في شمال شرق سوريا.[27] كما أوضحت جين بريور، القائمة بأعمال نائب مساعد مدير مكتب الشرق الأوسط في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: «تختلف مساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتحقيق الاستقرار عن مساعداتنا الإنسانية من حيث أنها موجهة بحسب أهداف السياسة الأمريكية، ولا سيما الهزيمة الدائمة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام... و من هنا نحن ندعم منظمات المجتمع المدني السورية لتحديد تلك الاحتياجات والعمل داخل مجتمعاتها لوضع خطط لمعالجتها والتي تشمل في كثير من الأحيان المناصرة مع السلطات المحلية. كما يركّز عملنا في شمال شرق سوريا مع مؤسسات الحكم المحلي على إيجاد أفضل الطرق لدعم المؤسسات والسلطات لتقديم خدمات ملائمة ومستدامة للناس. أمّا في شمال غرب سوريا، يقتصر عملنا في دعم الاستقرار على دعم الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء).»[28]

26 يشترك في قيادة الخطة الإقليمية للاجئين و تعزيز الصمود كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (الخطة الإقليمية للاجئين و تعزيز الصمود، مراجعة في 3 نيسان 2023، http://bit.ly/43145Zo

27 وكالة التنمية الدولية الأمريكية، «عملنا»، مراجعة في 2 نيسان 2023، http://bit.ly/3nDsuEe

28 تقرير سوريا ، «سؤال وجواب مع جين بريور، نائب مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالنيابة لمكتب الشرق الأوسط»، 30 آب 2022، https://bit.ly/3B59qD9

وجه المانحون الأكثر أهمية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) أموالهم بشكل عام من خلال تمويل تجميعي (كراود فندنغ)، مثل خطة الاستجابة الإنسانية السورية، التي ينسّقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أو التمويل المنسّق من قبل الهيئات الإقليمية مثل إيكو – المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية. يتم بعد ذلك صرف معظم هذه الأموال بشكل عام على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. تقوم هذه المنظمات بعد ذلك بتقديم البرامج بشكل مباشر أو بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية (تلك العاملة في البلدان المجاورة لسوريا) أو المنظمات غير الحكومية المحلية (تلك العاملة داخل سوريا). لكن عادةً ما يتعاقد المانحون مع المنظمات غير الحكومية الدولية بدلاً من المنظمات غير الحكومية المحلية / الوطنية بشكل مباشر. تلقّت وكالات الأمم المتحدة بين عامي 2012 و 2022 ما مجمله 35.05 مليار دولار أمريكي. بينما جمعت المنظمات غير الحكومية الدولية 10.4 مليار دولار أمريكي و تلقّت المنظمات غير الحكومية المحلية 650 مليون دولار أمريكي، بحسب خدمة التعقب المالي الدولية، أي ما مجموعه 11.05 مليار دولار أمريكي تقريباً.

مسارات المساعدات الانسانية إلى سوريا

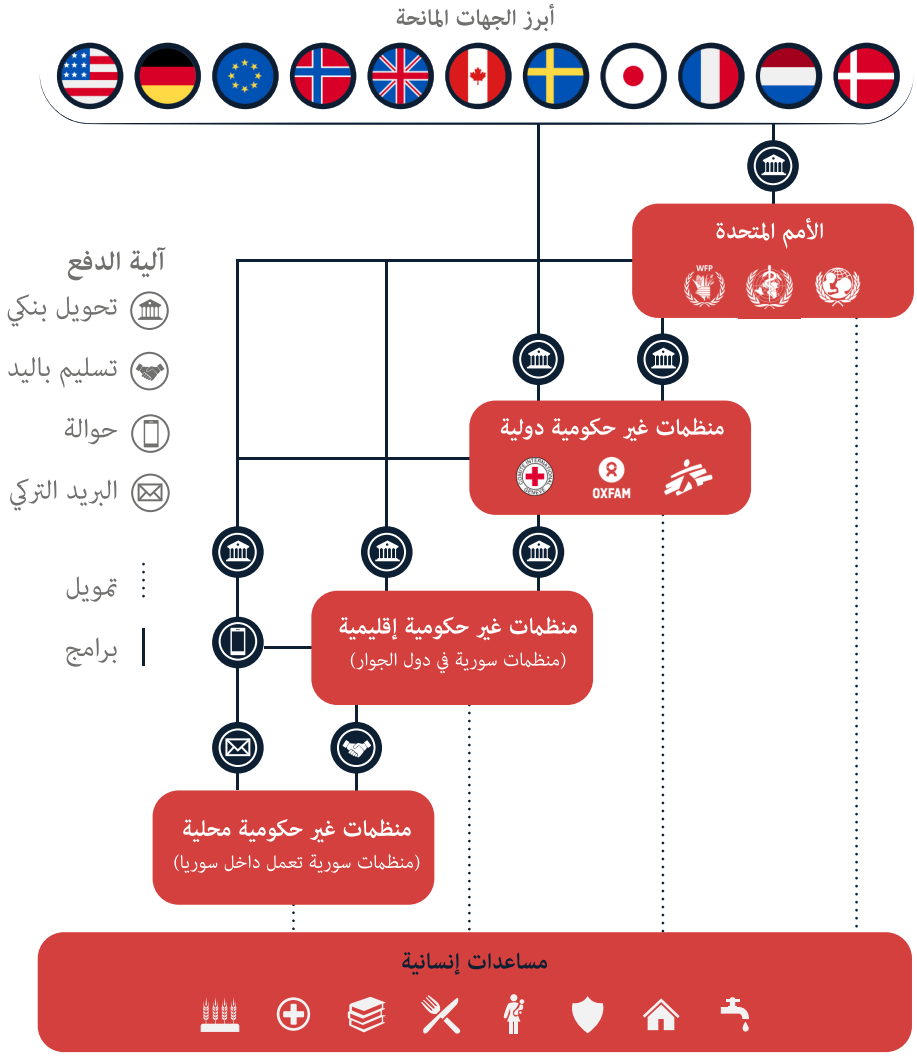

تعتمد المساعدات الإنسانية لسوريا بشكل كبير على مصادر تمويل الدول واستعدادها للاستمرار. وقد أدّى هذا الاعتماد إلى قيام العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية بالتعبير عن مخاوفها حيال تخفيض التمويل للمساعدات الإنسانية للأزمة السورية، خاصةً بعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في شباط من عام 2022، مما دفع الحكومات الأوروبية - وهي المانح الأهم - إلى تحديد الأولويات بعيداً عن سوريا.[29]

29 قام برنامج الأغذية العالمي بتقليل عدد من المواد في سلاله الغذائية الشهرية الطارئة إلى شمال غرب سوريا في أيار 2022 بسبب القيود المفروضة على التمويل وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، و التي ارتفعت نتيجةً للصراع الأوكراني الروسي والأزمة الاقتصادية التي طال أمدها في سوريا. كان برنامج الأغذية العالمي قد أعلن بالفعل عن تقتير في توفير الغذاء في الشمال الغربي في عام 2021، فعلى سبيل المثال شهدت منظمة بهار غير الحكومية، النشطة في شمال سوريا، تراجعاً في أنشطتها منذ عام 2021، لا سيما في توفير خدمات التغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة، أي أنّ عدد أقل من الأشخاص بدأوا بتلقي المساعدات والخدمات اللازمة، بسبب «الانخفاض العام في تمويل الاستجابة لسوريا».

2. المصادر الرئيسية لتمويل المساعدات الإنسانية الدولية داخل سوريا

كانت المصادر الرئيسية للمساعدات الإنسانية هي جهات مانحة مؤسساتية كبيرة مثل الدول و بدرجة أقل المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والتبرعات الخاصة و الشركات[30]. لكن لا تصّرح المبادرة الدولية لشفافية المعونات وخدمة التتبع المالي عن المساعدات الإنسانية المقدّمة مباشرةً إلى الحكومة السورية من قبل دول عديدة أو الأموال المخصصة للمنظمات والجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل عموماً خارج إطار الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها. كما لا يتم تضمين الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون السوريون. يتناول الفصل الثاني هذه المصادر الثلاثة الرئيسية لتمويل المساعدات الإنسانية: الدول و المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومصادر التمويل الخاصة؛ الحوالات.

1,2 الدول

كانت أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية هي الاتحاد الأوروبي و الحكومات الأجنبية والتي ساهمت بنحو 90٪ من إجمالي المساعدات الإنسانية وهي ما يقرب من 22 مليار بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية.

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أهم المانحين للأزمة الإنسانية السورية منذ عام 2011 على الرغم من معارضتهم للحكومة السورية. بلغت المساعدات الإنسانية الأمريكية داخل سوريا ما بين 6.2 و 7.9 مليار دولار أمريكي بين عامي 2012 و 2022[31]، وهو ما يمثّل 24٪ و 31.9٪ من إجمالي المساعدات الإنسانية المصرّح عنها عبر قنوات الأمم المتحدة. و كان المساهمون الرئيسيون في المساعدات الإنسانية داخل سوريا بين عامي 2012 و 2022 الاتحادَ الأوروبي بما يقرب من 2.7 مليار دولار أمريكي (11٪) و ألمانيا ما بين 2.2 و 2.3 مليار دولار أمريكي (9٪) والمملكة المتحدة حوالي 2.21 مليار دولار أمريكي (9٪) بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية و المبادرة الدولية لشفافية المساعدات.

دول الخليج

كانت دول الخليج أيضاً من كبار مقدمي المساعدات الإنسانية لسوريا، و هي تعمل من خلال قنوات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها وأنظمتها الخاصة للمساعدات الإنسانية القائمة على المؤسسات والمنظمات التابعة للدولة. بالإضافة إلى هذه القنوات، قدّمت بعض هذه الدول مساعدات ضخمة للحكومة السورية بشكل مباشر. ولذلك فإن مساهماتهم تتجاوز بكثير تمويلهم للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها.

يُقدّر تمويل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة المسجّل بين عامي 2012 و 2022 بـ 394.2 مليون دولار أمريكي و 384.5 مليون دولار أمريكي على التوالي، بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية[32]. أمّا قطر فقد موّلت في الغالب الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة من خلال قطر الخيرية (246.15 مليون دولار أمريكي)، ثم الحكومة القطرية (133.2 مليون دولار أمريكي) مصحوبةً بمساهمة أصغر من المنظمات التابعة للدولة (مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية - 65.9 مليون دولار أمريكي والهلال الأحمر القطري - 1.1 مليون دولار أمريكي) بإجمالي بلغ 446.35 مليون دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2022. و أخيراً، بلغ إجمالي حجم المساعدات الإنسانية للكويت – من المنظمات التابعة للدولة والدولة نفسها - حوالي 399.7 مليون دولار أمريكي.[33]

30 قدّمت الشركات الخاصة مساعدات إنسانية تقدر بنحو 0.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2022 بحسب خدمة التعقب المالي الدولية.

31 بحسب خدمة التعقب المالي الدولية و كلية هرتي و المبادرة الدولية لشفافية المساعدات على التوالي: 6,2 مليار، 6,6 مليار، 7,9 مليار دولار أمريكي.

32 ساهمت المنظمات التابعة لدول هذه البلدان في تمويل قنوات الأمم المتحدة مثل مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية (3.5 مليون دولار أمريكي) و جمعية الهلال الأحمر الإماراتي (19.3 مليون دولار أمريكي).

33 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (5 مليون دولار) و جمعية الرحمة الدولية (3.7 مليون دولار أمريكي) و الهلال الأحمر الكويتي (111.000 دولار أمريكي) .

كما ساهمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمبالغ قدرها 100 و 50 مليون دولار أمريكي على التوالي لبرامج إعادة الاستقرار في شمال شرق سوريا بالتعاون مع شركاء دوليين. كما دعمت الإمارات والكويت ما يصل إلى 18.71 و 41.93 مليون يورو على التوالي لصندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا منذ تأسيسه في أيلول من عام 2013 حتى شباط من عام 2023[34].

حلفاء الحكومة السورية – روسيا و الصين و إيران

كان الحلفاء الرئيسيون للحكومة السورية - روسيا وإيران والصين- بشكل عام مزوداً صغيراً للمساعدات الإنسانية. ساهمت روسيا والصين على التوالي بمبلغ 94.57 مليون دولار أمريكي و 43.33 مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية المقدّمة للأزمة السورية بين عامي 2012 و 2022.[35] كما أنّ المساعدات التي خصّصتها هذه الدول للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة داخل سوريا - المسجلة من قبل خدمة التعقّب المالي الدولية – غير كبيرة، روسيا 76.4 مليون دولار والصين 10.8 مليون دولار. إنّ حجم المساعدات المشار إليه من هذه الدول لا يأخذ في الاعتبار المساعدات الإنسانية المقدّمة لسوريا خارج هذه القنوات. عموماً لا تستخدم هذه الدول الأممَ المتحدة والمنظماتَ الشريكة لها لتقديم التمويل، بل تستفيد من شبكاتها الخاصة أو تقديم المساعدات مباشرةً إلى الحكومة السورية.

و نادراً ما يتم دمج مقدمي المساعدات الروس في نظام تنسيق الشؤون الإنسانية الذي تقوده الأمم المتحدة في دمشق. لا تتخذ موسكو عموماً شركاء لها من الأمم المتحدة أو الصليب الأحمر الدولي أو المانحين الدوليين في سوريا، باستثناء حالات قليلة[36]. يتم تسليم المساعدات الروسية إلى حد كبير من قبل مؤسسات الدولة بحوالي 81٪، والباقي بواسطة مؤسسات غير حكومية (19٪). فمثلاً أنشأت وزارة الدفاع الروسية مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة في سوريا، والذي يشارك من بين أمور أخرى في تقديم المساعدات الإنسانية. و ترتبط الجهات الروسية غير الحكومية العاملة في سوريا غالباً بشكل غير رسمي بالكرملين أو تخضع للمساءلة أمامه من خلال كبار القادة داخل هذه المنظمات ممن لهم علاقات وثيقة به أو بتمويل منه مثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. إنّ مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة، و بدرجة أقل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، هي الجهات الفاعلة الإنسانية الروسية الرائدة في تقديم المساعدات في البلاد[37]. كما يرتبط التدخل أو الدعم الإنساني الروسي في بعض المناطق مثل حلب بدائرة العلاقات المسكونية والتنمية التابعة لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس و مؤسسة أحمد قديروف التابعة للرئيس الشيشاني.[38]

قامت الصين من جانبها بتوجيه دعمها الإنساني مباشرةً إلى الحكومة السورية. و قد قدّر تقرير نشره مركز التحليل والبحث العملياتي إجمالي مساهمة الصين الإنسانية لسوريا بأكثر من 100 مليون دولار بين عامي 2011 وبداية 2022، بالإضافة إلى عشرات الملايين من الدعم العيني في جائحة فيروس كورونا المستجد وما يقدّر بـ 80 مليون دولار لمساعدة الدول المجاورة المتضررة من الأزمة السورية[39].

كما لم تساهم إيران في أي أموال من خلال قنوات الأمم المتحدة و وجهت الغالبية العظمى من مساعداتها الإنسانية من خلال الحكومة مباشرةً أو المنظمات غير الحكومية والجمعيات التابعة لإيران في سوريا. لكن بقيت الأنشطة والبرامج الإنسانية للمنظمات الإيرانية غير الحكومية محدودة بشكل عام[40].

34 ادّعت الإمارات العربية المتحدة في أيار من عام 2022 أنها ساهمت بمبلغ 23.4 مليون دولار في صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا. وكالة أنباء الإمارات، "سفارة الإمارات تشارك في مؤتمر بروكسل السادس للاتحاد الأوروبي لدعم سوريا»، 12 أيار 2022، https://bit.ly/3yH6hXS

35 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مستشهد به في تقرير سوريا، "رسم بياني: مساهمة حلفاء سوريا الرئيسيين في الأزمة الإنسانية السورية (2012-2022)"، 2 آب 2022، https://bit.ly/3K5bsY1

36 في كانون أول 2018 ، تبرعت روسيا بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي للبرنامج، مما يمثل "أول مشروع طارئ لمنظمة الفاو بتمويل من روسيا»، وفقاً لوكالة الأمم المتحدة. تقرير سوريا، «مشروع منظمة الفاو بتمويل من روسيا يطلق عملياته»، 31 كانون ثاني 2023، https://bit.ly/3SDOr1u

37 جوناثان رودنسون، «المساعدات الروسية في سوريا: أداة للقوة الناعمة تم التقليل من شأنها»، المجلس الأطلسي، 14 كانون الأول 2020. http://bit.ly/3Y7TZ5q

38 زياد عوض، «المنظمات غير الحكومية في حلب: تحت سيطرة النظام وفي خدمته»، تقرير مشروع بحثي زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، 3 حزيران 2022، https://bit.ly/3IxjLKs

39 مركز التحليل والبحث العملياتي، «الصين في سوريا: المساعدات والتجارة الآن، النفوذ والصناعة لاحقًا؟»، 11 تموز 2022، https://bit.ly/3ZetooK

40 على سبيل المثال، في محافظة حلب ترتبط أربع منظمات مسجلة غير حكومية بإيران وتنشط في الغالب في المناطق الريفية، تعمل ثلاث منها (الكوثر والغدير والمصباح) حصرياً في نبل والزهراء، و هي البلدات ذات الأغلبية الشيعية. النشاط الوحيد للرابعة - الإعمار والإحسان - هو إدارة مسجد النقطة و هو موقع شيعي مقدس في مدينة حلب. (زياد عوض، «المنظمات غير الحكومية في حلب: تحت سيطرة النظام وفي خدمته»).

إلى جانب المساعدات الإنسانية بل و أهم منها، قدّمت إيران و روسيا مساعدات مالية مباشرة للحكومة السورية، خاصةً طهران. إنّ خطوط ائتمان الدولة الإيرانية تقدّم بالفعل كميات كبيرة من الوقود وأنواع أخرى من البضائع إلى سوريا منذ عام 2013[41]. و لم يتم الإعلان عن قيمة الديون المستحقة على الحكومة السورية لجمهورية إيران الإسلامية، لكن تتراوح التقديرات بين 16 مليار و 50 مليار دولار حسب بيانات مختلفة[42]. في عام 2014 منحت موسكو من جانبها دمشق مساعدة مالية بمئات الملايين من اليورو لدفع رواتب موظفي الدولة بمن فيهم العسكريون[43]. كما قدّمت الحكومة الروسية قرضين بإجمالي 1 مليار دولار للحكومة السورية لتستخدمه الأخيرة بالمعظم لشراء الخدمات والسلع من شركات روسية[44]. مؤخراً، في عام 2023، قامت موسكو بتمويل مشروعين أطلقتهما منظمة الأمم المتحدة الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بقيمة، على التوالي، 2.4 مليون دولار أمريكي (بالتعاون مع وزارة الصناعة لتقديم الدعم الفني لقطاع الصناعات الزراعية في سوريا) و3 مليون دولار أمريكي (لإنشاء وحدة إنتاج للنيتروجين السائل بسعة 30 لتر في الساعة في حلب).[45]

2,2 المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومصادر التمويل الخاصة

تمّ تسليم بقية التمويل الإنساني في الغالب من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية من جهة و أفراد و منظمات ومؤسسات من جهة أخرى. ساهمت هاتان المجموعتان على التوالي بحوالي 576 مليون و 250 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية[46].

ومع هذا لا تأخذ هذه المبالغ في الاعتبار الأموال التي تجمعها بعض المنظمات غير الحكومية لتمويل أنشطتها الخاصة والتي من المحتمل بشكل خاص أن تزيد من إجمالي المبالغ المالية التي تدخل المناطق الشمالية الغربية خارج سيطرة الحكومة السورية. تمكنت بالفعل أعداد صغيرة من المنظمات غير الحكومية من إطلاق حملات تمويل جماعي لتمويل أنشطتها جزئيّاً، إلى جانب المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية والدول والجهات الخيرية الفاعلة. و بشكل خاص هذا هو حال منظمات الشتات السوري ذات الخلفيات الإسلامية الدينية غالباً و التي تنشط في الشمال الغربي من البلاد. إذ لديهم عموماً خيارات للتبرعات و «الزكاة» على مواقعهم الإلكترونية، و يطلقون أيضاً حملات تمويل جماعي بين الجاليات والشبكات السورية و / أو المسلمة في الخارج، لا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، و أيضاً في البلدان الأخرى التي فيها أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين مثل تركيا وألمانيا. تمّ إحراز التمويل التجميعي وجمع التبرعات بشكل خاص خلال المناسبات الدينية.

بين عامي 2011 و 2020 تمكّنت إحدى عشرة منظمة سورية أمريكية مقرّها الولايات المتحدة جمعَ ما يقرب من 850 مليون دولار أمريكي بشكل جماعي، بحسب تقرير نشره التحالف الأمريكي لإغاثة سوريا [47]في شهر شباط 2022[48].

اعتمدت الغالبية العظمى من منظمات الشتات السوري بشكل عام على التمويل من المنح المؤسساتية الواردة من الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات. لم تمثّل حملات التمويل الجماعي سوى جزء صغير فقط من تمويلها. في عام 2020 و 2021 بلغت التبرعات من قبل الأفراد لمنظمة الجمعية الطبية السورية الأمريكية - سامز[49] على التوالي 17.25٪ (7.35 مليون دولار أمريكي) و 17,78٪ (7,59 مليون دولار أمريكي) من إجمالي مصادر دعمهم المالي البالغ 43

41 النفط المستورد من إيران لا يدفع ثمنه من قبل السلطات السورية ويمثل مصدر استيراد للتدفقات النقدية حيث يباع في السوق المحلية.

42 تقرير سوريا، «إيران وسوريا تعدان الاتفاقات قبل زيارة الرئيس الإيراني الأولى إلى سوريا منذ عام 2010»، 2 أيار 2023، https://bit.ly/453MBg2؛ غرفة أخبار إيران الدولية، «سوريا تمتلك 50 مليار دولار لإيران، تكشفها وثيقة مسربة»، 12 أيار 2023، https://bit.ly/3MVz8jf

43 تمّ صرف المساعدة المالية من موسكو على أربعة أقساط: الدفعة الأولى بلغت 9.441 مليار ليرة سورية، أيار 2014؛ بلغت قيمة الدفعة الثانية والثالثة 60 مليون يورو لكل منهما، حزيران 2014 و أيلول 2014 على التوالي؛ بلغت الدفعة الرابعة 71.5 مليون يورو، كانون أول 2014. (تقرير سوريا، "روسيا منحت سوريا مساعدة مالية نادرة، بما في ذلك لجيشها، قبل عام من تدخلها في عام 2015"، 26 نيسان 2022، https://bit.ly/3Wf5gBC

44 مايكل وايس، «حصري: كيف تتهرب روسيا من العقوبات عبر مخططات القروض السورية»، مجلات نيو لاين، 5 نيسان 2022، https://bit.ly/3pRt5mY

45 هناء غانم، "الأمم المتحدة تطلق مشروع لتنشيط الصناعة الغذائية في سوريا" (بالعربية)، 11 أيار 2023، https://bit.ly/3MyFu74؛ تقرير سوريا، "اليونيدو تطلق أول مشروع منذ عام 2011"، 16 أيار 2023، https://bit.ly/3IHsvyK

46 كما مثّلت المبالغ المدفوعة من التمويل التجميعي (الصندوق العالمي للأمم المتحدة والصناديق القطرية) بين عامي 2012 و 2022 ما يقرب من 271 مليون دولار أمريكي بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية.

47 التحالف الأمريكي لإغاثة سوريا هو ائتلاف من 10 منظمات يضمن توصيل احتياجات الغذاء والمواد غير الغذائية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة إلى داخل المناطق المحاصرة، فضلًا عن تقديم المساعدات والخدمات للاجئين السوريين في البلدان المجاورة و في الولايات المتحدة.

48 التحالف الأمريكي لإغاثة سوريا و أوكسفام، «تقرير التحالف الأمريكي لإغاثة سوريا عن انخراط الشتات السوري الأمريكي"، شباط 2022، https://bit.ly/3Cw0zvv

49 سامز هي منظمة إغاثة طبية عالمية تعمل بشكل رئيسي في سوريا والأردن ولبنان وتركيا. تقدّم داخل سوريا الرعاية الطبية والإغاثة و تدعم أكثر من 110 منشأة طبية و أكثر من 3000 موظف طبي.

مليون دولار أمريكي و 42,7 مليون دولار أمريكي.[50] فمثلًا تلقّت منظمة سوريا للإغاثة والتنمية[51] 645 ألف دولار أمريكي في شكل تبرعات فردية في عام 2021 من إجمالي 21 مليون دولار أمريكي من خلال المنح والدعم العيني، وهو ما يمثل أقل من 5٪ من إجمالي مساهماتها. وكان أكبر مبلغ تمّ جمعه من المساهمات الفردية حوالي 2.5 مليون دولار أمريكي في عام 2012[52]. و تعتمد مؤسسة إحسان بنسبة 95٪ على التمويل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والباقي من خلال التمويل التجميعي، ومعظمها من خلال تبرعات من الولايات المتحدة الأمريكية من المغتربين السوريين هناك.[53] كما جمعت الجمعية الطبية للمغتربين السوريين - سيما [54]مبلغاً صغيراً جداً من المال من خلال حملات التمويل التجميعي، أقل من 250 ألف دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بميزانيتها الإجمالية التي تزيد عن 13 مليون دولار أمريكي. صرّح عضو في سيما بأن المنظمة تفكر في زيادة هذا النوع من التمويل لمواجهة تقلص المساعدات الإنسانية خاصةً بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية في شهر شباط عام 2022[55].

إنّ الاستثناء الرئيسي في هذا السياق هو منظمة تسمّى فريق ملهم التطوعي[56]. حيث تمّ تمويل أنشطتها من خلال التمويل التجميعي و بلغ إجمالي المبلغ 47 مليون دولار أمريكي بين عامي 2016 و 57.2022 و قد تلقّت أموالًا كبيرة من دول الخليج (المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و قطر) و ألمانيا و تركيا و فلسطيني عام 1948 (داخل إسرائيل).[58]

3,2 الحوالات المالية

قُدرت الحوالات المالية بحوالي 1.62 مليار دولار أمريكي في عام 2010[59]. و زادت أهمية الحوالات المالية خلال النزاع لا سيما نتيجةً للأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في الخارج و أصبحت دعماً هاماً لسبل عيش شريحة كبيرة من السكان منذ اندلاع الصراع عام 2011، لا سيما مع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة. و أصبحت المصدر الرئيسي للدخل المالي لعدد متزايد من الأسر في البلاد. وبحسب تقديرات مختلفة[60]، تعتمد 35% إلى 70% من الأسر السورية في معيشتها على الحوالات المالية الخارجية، التي يقدر حجمها الإجمالي بين 3 و5 مليار دولار، وتأتي غالبيتها من أوروبا والدول العربية، خاصةً دول الخليج.

---

50 سامز، «تقرير سامز السنوي 2020»، https://bit.ly/3ASx9GE؛ سامز، «تقرير سامز السنوي 2021»، https://bit.ly/44v400F

51 تأسّست منظمة سوريا للإغاثة والتنمية في نهاية عام 2011 وهي مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية و لها مكاتب في سوريا وتركيا والأردن، وعملت على تقديم المساعدات للسوريين لا سيما في مجال المساعدة الصحية. بالإضافة إلى الأردن وتركيا تنشط المنظمة في الغالب في شمال غرب سوريا، و لها مشاريع صغيرة في ريف دمشق في مناطق سيطرة الحكومة وكذلك في مدينتي رأس العين وتل أبيض الشماليتين. قد يصل عدد موظفي المنظمة إلى 2000 موظف في فترات من الأنشطة والعمليات المكثفة مثل عمليات التوزيع الموسمية للمساعدات. لديها ميزانية إجمالية تزيد عن 15 مليون دولار أمريكي في عام 2021 لأنشطتها وعملياتها. مقابلة مع عضو في منظمة سوريا للإغاثة والتنمية، أيلول 2022.

52 مقابلة مع عضو في منظمة سوريا للإغاثة والتنمية ، أيلول 2022.

53 مقابلة مع عضو في منظمة إحسان، أيلول 2022.

54 سيما هو اتحاد للمنظمات التابعة مقره في فرنسا وتركيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. تأسّس في البداية في منتصف عام 2011 من قبل مجموعة من الأطباء السوريين المغتربين. يقدّم خدمات الصحة والحماية داخل سوريا. يعمل في الشمال الغربي. تبلغ ميزانية المنظمة السنوية حوالي 13 مليون دولار أمريكي. مقابلة مع عضو في سيما، تشرين أول 2022، عبر الزوم.

55 مقابلة مع عضو في سيما، تشرين أول 2022، عبر الزوم.

56 إنّ فريق ملهم التطوعي منظمةٌ خيرية غير ربحية تأسست في عام 2012 في الأردن من قبل مجموعة من طلاب الجامعات آنذاك. و يهدف إلى تقديم المساعدة للنازحين واللاجئين السوريين في شمال سوريا و دول الجوار. و المنظمة مسجّلة في عدة دول حول العالم منها ألمانيا وكندا والسويد. يضم الفريق أكثر من 300 متطوع من جميع أنحاء العالم يعملون معاً ليل نهار لضمان وصول المساعدات إلى السوريين المحتاجين و ما يقرب من 80-70 موظف في مناطق العمليات. لديهم ميزانية سنوية تبلغ حوالي 15 مليون دولار أمريكي وتشارك المنظمة في مختلف القطاعات لا سيما البناء والصحة والتعليم. مقابلة مع موظف في فريق ملهم، أيلول 2022.

57 فريق ملهم، «شفافية ملهم» 2022، https://bit.ly/3KJns0r

58 مقابلة مع موظف في فريق ملهم، أيلول 2022.

59 البنك الدولي، «الحوالات المالية الشخصية، الواردة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)»، 2019، https://bit.ly/3dB04AN

60 تلفزيون سوريا، «الحوالات المالية مصدر رزق لـ 70 بالمئة من الأسر السورية» (بالعربية)، 22 كانون الثاني 2021، http://bit.ly/36cQBht؛ مركز حرمون للدراسات المعاصرة، «الحوالات الخارجية مصدر أساسي للحياة في سوريا»، 5 شباط 2021، http://bit.ly/2Lsd1Es)؛ يوم الاقتصاد الثاني، "خبير اقتصادي: الأسرة السورية تحتاج إلى مليون ونصف ليرة شهرياً لتعيش بشكل مقبول" (بالعربية)، 4 شباط 2021، http://bit.ly/3tELvEY؛ عمران للدراسات، «الحوالات الخارجية إلى سوريا خلال شهر رمضان.. تقديرات وآثار» (بالعربية)، 6 نيسان 2022، https://bit.ly/37DZAMo؛ عبد الهادي شباط، «ما صحة أن أغلب السوريين يعيشون على الحوالات المالية؟» (بالعربية)، الوطن، https://bit.ly/3uAmgWl؛ عبد الهادي شباط، «حوالات السوريين تساهم في تمويل 40% من الواردات» (بالعربية)، الوطن، 3 تموز 2022، https://bit.ly/3NOlSKB

تمّ تحويل الحوالات المالية إلى سوريا في العقد الماضي من خلال شبكات غير رسمية لتحويل الأموال أو مباشرةً من يد ليد أو من خلال أنظمة مباشرة أخرى للتعامل مع الأموال من خلال الأفراد. أدّى انخفاض قيمة الليرة السورية والفجوة الكبيرة بين أسعار الصرف الرسمية والسوق السوداء إلى تعميق قنوات التحويل غير الرسمية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. يتلقى غالبية المستفيدين ما بين 100 و 200 دولار وسطياً كل شهر، بشكل شهري تقريباً، و هو مبلغ كبير مقارنةً بمتوسط الأجور في سوريا. ينفق معظم المتلقين للحوالات جزءاً كبيراً منها على احتياجات المعيشة الأساسية مثل الطعام (تمتنع العديد من العائلات عن استهلاك اللحوم وبعض أنواع الفاكهة) والمنتجات الأساسية مثل وقود التدفئة في فصل الشتاء. يتم صرف باقي الحوالات على الإيجارات والأدوية و أقساط التعليم والإعفاءات الضريبية العسكرية و / أو الإجازات من الجيش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بالإضافة إلى النفقات الشخصية.

لم تلعب الحوالات المالية دوراً يُذكر في تمويل الجهات الفاعلة الإنسانية بأرقام واضحة لكنّها مثّلت مصدراً مهمّاً للتمويل لعدد صغير جداً من المبادرات والمنظمات والجمعيات المحلية في سوريا.

و هناك حالات خاصة يتم فيها جمع الحوالات المالية واستخدامها من قبل الجماعات و / أو شبكات الأفراد المشاركين في الأنشطة الإنسانية والاجتماعية لدعم المحتاجين. عند حدوث جائحة فيروس كورونا المستجد مثلاً، أرسلت مجتمعات الشتات الأموال إلى القرى والبلدات في مناطق مختلفة من سوريا لمساعدة ذوي الدخل المحدود أو عديمي الدخل لتأمين الغذاء والدواء، أو في بعض الحالات أرسلوا معدات طبية إلى مؤسسات صحية محليّة. و قد تمّ استثمار نسبة صغيرة فقط من الحوالات المالية في المشاريع الاقتصادية الصغيرة (مثل المتاجر) و / أو المؤسسات الصغيرة. وظّفت غالبية المشاريع التي تم إطلاقها أقل من خمسة أفراد عموماً و في قطاعات منخفضة المهارات، مثل المتاجر الصغيرة التي تبيع الطعام والملابس إلى المطاعم وشركات توصيل الطعام.

لكن من الصعب التفكير في دور حقيقي لمجتمعات الشتات في أي عملية إعادة إعمار محتملة في المستقبل أو عملية انتعاش اقتصادي بسبب عدة عراقيل وجوانب قصور في سوريا،[61] باستثناء بعض المشاريع الصغيرة كالمذكورة أعلاه. تعتقد العديد من مجتمعات الشتات و منهم رجال الأعمال المؤيدون للحكومة أن الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد ليست جاهزة بعد لعودتهم.

61 انظر على سبيل المثال جوزيف ضاهر، «رواد الأعمال والمستثمرون السوريون في مصر وعلاقاتهم مع سوريا»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، مسارات سوريا، 2 شباط 2023)، https://bit.ly /3XEexSQ

3. طبيعة المساعدات الإنسانية الدولية و توزعها الجغرافي و تأثيرها على الاقتصاد السوري

يتم في هذا القسم أولاً تحليل طبيعة المساعدات الإنسانية الدولية وتوزيعها الجغرافي في الدولة. ثمّ يتم التطرّق إلى القطاعات الاقتصادية المستفيدة من المساعدات الإنسانية والديناميكيات الأعم على الاقتصاد السوري و أسواق العمل.

1,3 توزيع المساعدات الإنسانية الدولية

تركّزت طبيعة المساعدات الإنسانية في سوريا منذ اندلاع الصراع على المساعدات الطارئة. بين عامي 2012 و نيسان 2023 تمّ تخصيص أكثر من 70٪ من إجمالي المساعدات الإنسانية لسوريا «للاستجابة لحالات الطوارئ» بحسب مصادر المبادرة الدولية لشفافية المساعدات، و بلغت قيمتها الإجمالية 16.5 مليار دولار أمريكي. و كانت ثاني أهم فئة تمّ تمويلها هي «الصراع والسلام والأمن»، و التي مثلت 885 مليون دولار أمريكي بما يعادل حوالي 4٪ من إجمالي الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية المرسلة إلى سوريا (انظر الرسم البياني 5).

الرسم البياني 5: أهم 10 قطاعات - حوالات الممولين (المبادرة الدولية لشفافية المساعدات)

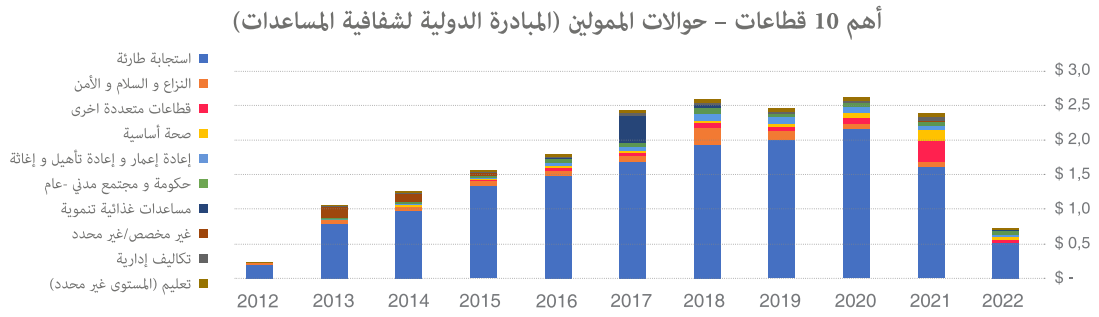

في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ كان و لا يزال قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش أهمَّ قطاع للمعونة في المناطق الثلاث. بحسب خدمة التعقب المالي الدولية، بلغت الأموال المخصصة من خلال قنوات الأمم المتحدة بين عامي 2012 و 2022 لـ «الأمن الغذائي» حوالي 7 مليار دولار أمريكي و هي تمثّل 28.2٪ من إجمالي حجم المساعدات الإنسانية لتلك الفترة. و كان قطاع «الصحة» من القطاعات الرئيسية للاستجابة للطوارئ في الفترة نفسها (1.95 مليار دولار أمريكي) و «الطوارئ والمأوى» (1.3 مليار دولار أمريكي) والمياه والصرف الصحي (0.9 مليار دولار أمريكي) (انظر الرسم البياني 6).

الرسم البياني 6: أهم 10 قطاعات - حوالات الممولين (خدمة التتبع المالي)

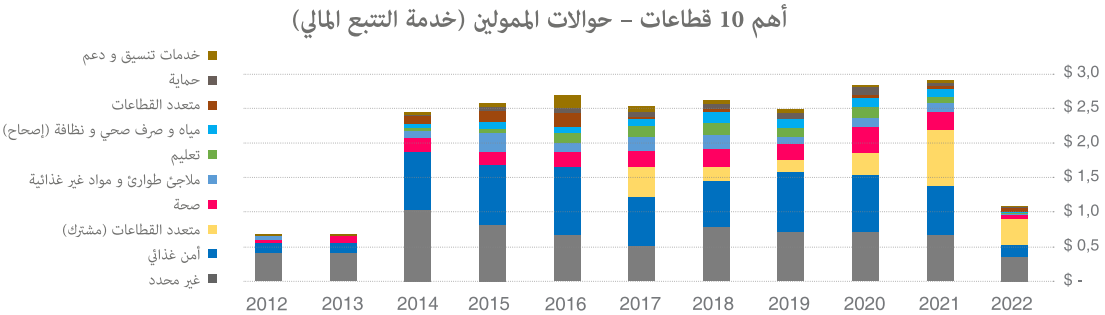

و بالمقارنة، بلغت الأموال المخصصة لمشروعات «التعافي المبكر» 376 مليون دولار أمريكي بين عامي 2012 و 2022 بحسب خدمة التعقب المالي الدولية.[62] بدأت البرامج المتعلقة بـ «التعافي المبكر» في الازدياد التدريجي في السنوات القليلة الماضية و لا سيما بعد قرارات متعددة على مستوى الأمم المتحدة[63] والولايات المتحدة الأمريكية[64]، في مناطق مختلفة من البلاد و لكن بشكل خاص في الشمال الغربي والشمال الشرقي في المناطق خارج سيطرة الحكومة السورية. لكن تظل الأنشطة ضمن برامج «التعافي المبكر» صغيرة الحجم مركزةً على سبيل المثال على إعادة تأهيل المطاحن والمخابز بدلاً من البنى التحتية الأكثر أهمية مثل محطات ضخ المياه ووحدات الكهرباء. و هذا لا يعني أن بعض المشاريع لم تستهدف بنى تحتية أكثر أهمية. في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال و شرق سوريا، ذكر صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول 2022 أن 60٪ من أول مشروع مشترك بينهما لإعادة تأهيل محطة ضخ و قنواتها في مدينة الرقة قد تمّ إنجازه. يدعم المشروع 300 مزارع سنوياً و حوالي 18760 شخص سيستفيدون من إعادة تنشيط الأراضي الزراعية. في شمال حلب، في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، لدى صندوق الائتمان أيضاً العديد من البرامج لدعم المزارعين والنظام الزراعي[65]. لكن هذا النوع من المشاريع داخل مناطق سيطرة الحكومة أقلُّ أهميةً[66]. ومن الاستثناءات في هذا الصدد هي المناقصات التي طرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء في سوريا وآخرها صدر عام 2017، و مصنع الخميرة التابع للدولة في حمص في أيار 2022 بتكلفة مليون دولار[67].

قالت نائبة مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المكلّفة لمكتب الشرق الأوسط جين بريور بأنّ التحول إلى مشاريع «التعافي المبكر» ضروري «[لتقليل] الطلبات على التمويل الإنساني المحدود»[68]. كما قال شخص منخرط في تنسيق الدعم الإنساني في الشمال الشرقي أنّ هناك صد أقل من قبل الجهات المانحة لبرامج «التعافي المبكر»، ولكن كان هذا أيضاً نتيجة لتقليل التمويل الإنساني لسوريا وبالتالي حد من آثارها على المدى الطويل[69]. ارتفع عدد مشاريع التعافي المبكر المنفذة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في الشمال الغربي، ولا سيما في منطقة درع الفرات وعفرين، بنسبة 29٪ في عام 2021 مقارنةً بعام 2020، بحسب تقرير نشره مركز عمران للدراسات الاستراتيجية وهو مركز أبحاث سوري مقرّه تركيا[70]. تحدّث أحد العاملين في منظمة إحسان للإغاثة والتنمية غير الحكومية السورية[71] الفاعلة في شمال غرب سوريا عن زيادة في برامج التعافي المبكر مثل إعادة تأهيل البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والكهرباء وكذلك المدارس في عامي 2021 و 2022[72]. كما حثّت السلطات التركية بشكل مستمر المنظمات الدولية غير الحكومية و المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي لتغيير طبيعة المساعدات الإنسانية من الطوارئ (مثل توفير السلل الغذائية) إلى مرحلة تعافي أكثر من خلال تشجيع دعم الزراعة أو الإعمار أو إعادة تأهيل البنى التحتية للمياه، ولكن بنجاح طفيف. كانت البنى التحتية في هذه المناطق ضعيفة تاريخياً قبل عام 2011 وكان السكان يعتمدون بشكل أساسي على حلب للحصول على الخدمات[73]. كما خدم الاستعداد

62 تشبه إلى حد بعيد هذه الفئة «إعادة الإعمار والإغاثة وإعادة التأهيل» في إحصاءات المبادرة الدولية لشفافية المساعدات والتي بلغت 491.7 مليون دولار أمريكي.

63 صوّت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار 2585 في تموز 2021 داعياً إلى توسيع نطاق المساعدات الإنسانية الدولية لسوريا، والتي تشمل مساعدات «التعافي المبكر».

64 في تشرين الثاني 2021، عدّل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية لوائحَ العقوبات السورية («القاعدة النهائية») من خلال توسيع الترخيص العام الحالي في § 542.516 («الترخيص العام») لتفويض منظمات غير حكومية للانخراط في بعض الأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالمساعدات لدعم الأنشطة غير الربحية في سوريا. لكن آثار هذا القرار هو محطّ نزاع. كان تعديل الترخيص العام، وفقاً لعضو في منظمة دولية غير حكومية نشطة في سوريا، مجرد تأكيد للمنظمات غير الحكومية الدولية بأن ما كانوا يفعلونه (بشكل سري) جيد بحسب تفسيرهم لنطاق العقوبات. و أضاف أن التوضيحات التي قدمها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد «طمأنت بشكل أساسي بعض الإدارات القانونية في المقر الرئيسي التي تمتثل بشكل مفرط والتي كانت تتدخل في البرامج الميدانية للمنظمات الدولية غير الحكومية «، ولكن ليس القطاع المصرفي، حيث لا تزال مصطلحات «التعافي المبكر و إعادة الإعمار" غير واضحة أبداً فيما تعني على أرض الواقع من حيث المشاريع والأنشطة. مقابلة مع عضو في منظمة دولية غير حكومية عاملة في سوريا. آب 2022.

65 أعلنت في نيسان 2023 عن تسليم 400 طن متري من الأسمدة إلى 2000 مزارع خضار و 850 طن متري من الأسمدة إلى 2000 مزارع قمح في إطار مشروعها الزراعي "دعم المزارعين لإنتاج محاصيل القمح والخضروات في شمال حلب". بعد شهر، صرّحت المنظمة في أيار 2023 أنها قدمت 4800 عبوة من مبيدات الفطريات و 800 لتر من المبيدات الحشرية للمزارعين في إطار مشروع بعنوان "دعم منتجي البطاطا في شمال حلب - المرحلة الثانية»، والذي تبلغ ميزانيته حوالي 2 مليون يورو ويستفيد منها بشكل مباشر 1000 مزارع وعائلاتهم، بالإضافة إلى أكثر من 24000 مستفيد غير مباشر، على مدى 18 شهر، صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا، «مشروع زراعي لصندوق الائتمان يتلقى مبيدات الفطريات والمبيدات الحشرية وآلات تسوية الأراضي بالليزر في شمال حلب"، ريليف ويب ، 16 أيار 2023، https://bit.ly/3OC6wNz

66 تقرير سوريا، «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمول مشاريع التعافي المبكر في شمال سوريا»، 27 أيلول 2022، https://bit.ly/3SpOBZg

67 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «وسط ارتفاع قياسي في انعدام الأمن الغذائي في الأزمة التي ضربت سوريا، ينضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الإنسانيون إلى الجهود لزيادة فرص الحصول على الخبز معقول التكلفة للسوريين المحتاجين"، 1 حزيران 2022 ، https://bit.ly/3Iovs7c

68 تقرير سوريا، «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تموّل مشاريع التعافي المبكر في شمال سوريا»، 27 أيلول 2022، https://bit.ly/3SpOBZg

69 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا، تشرين أول 2022

70 تمّ تنفيذ غالبية المشاريع في إعادة إعمار / إعادة تأهيل قطاعات الطرق والتجارة والصرف الصحي و الزراعة. تمّ تنفيذ العديد من المشاريع في مخيمات النازحين. عمران للدراسات الاستراتيجية، «التعافي الاقتصادي المبكر في مناطق المعارضة خلال النصف الثاني من عام 2022»، 29 نيسان 2022، https://bit.ly/3S5i4r4

71 مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية هي منظمة غير حكومية مرتبطة بالمنتدى السوري وتقدم خدمات الطوارئ و دعم الصمود للسوريين. تأسست في تموز 2013، و تمّ تسجيلها رسمياً في تركيا في نيسان 2014. يقع مقر المنظمة في جنوب تركيا في مدينة غازي عنتاب، ولها 6 مكاتب داخل سوريا. يبلغ عدد موظفيها حوالي 1100 موظف. وهي موجودة في الباب و أعزاز و سرمدا و إدلب و عفرين و جرابلس و خربة الجوز و أرمناز. مقابلة مع موظف من إحسان للإغاثة والتنمية، 22 أيلول 2022.

72 مقابلة مع موظف من إحسان للإغاثة والتنمية، 22 أيلول 2022.

73 راجع سنان حتاحت، «تعافي الاقتصاد المحلي في شمال حلب: الواقع والتحديات»، تقرير المشروع البحثي زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، 25 آذار 2021، https://bit.ly/420D6eK

التركي لتحفيز المزيد من برامج التعافي المبكر أجندتها السياسية ولا سيما برغبة السلطات التركية تشجيع عودة مليون لاجئ إلى سوريا ومنع وصول المزيد من اللاجئين السوريين إلى تركيا. وقد شاركت أو سهّلت أيضاً بناء مشاريع سكنية (انظر القسم 2,3) في المنطقة الخاضعة لسيطرتها في الشمال الغربي[74].

تركّزت البرامج المنفّذة في إطار مساعدات دعم الاستقرار الممولة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية، ومعظمها في الشمال الشرقي[75] على ثلاثة محاور رئيسية: «تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية و دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي و تعزيز الحكم المحلي كبديل للتطرف»[76][77]. فقد ركّزوا بشكل خاص على «محور سبل العيش و التعافي الاقتصادي في القطاع الزراعي و دعم المزارعين من خلال تزويدهم بالألواح الشمسية أو بذور القمح أو الأسمدة وكذلك إعادة تأهيل نظم الري. كما قدّمت المشاريع المساعدات الفنية للأعمال الصغيرة والمتوسطة، خاصةً تلك النشطة في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد لدعم الإنتاج المحلي[78]. أمّا في محور «الخدمات الأساسية» فقد تمّ إعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعي الكهرباء والمياه. و أخيراً قدّمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة لمؤسسات الحكم المحلي و دعم المجتمع المدني المحلي و برنامج التماسك الاجتماعي[79]. كما أوضح ممثل دولة غربية تموّل المنظمات غير الحكومية المحلية في إطار برامج دعم الاستقرار في الشمال الشرقي، «تهدف أنشطة بناء القدرات إلى تعزيز القدرة التنظيمية لشركاء المجتمع المدني المحلي، ومنها تعزيز أنظمتهم المالية و الموارد البشرية و القدرة على العمل الإعلامي و القدرة التقنية على تصميم وكتابة المنح و توسيع قاعدة تمويلها ... وما بعدها حتى تصبح المنظمات المحلية أقوى».[80]

ترتبط طبيعة الاستجابة الإنسانية في سوريا منذ اندلاع الصراع أولاً بالاحتياجات المستمرة والمتزايدة للسكان المحليين المتضررين للوصول إلى السلع الأساسية و الرئيسية (الغذاء) و الخدمات (الصحة والمأوى). و قد أدّى وجود عقوبات مختلفة والخط الأحمر للمانحين حول «إعادة الإعمار» - الذي يستلزم على سبيل المثال بنى تحتية مدنية كبيرة - بدرجة أقل إلى خلق عقبات أو إحجام عن المزيد من برامج مساعدات التعافي، رغم بعض التحسّن منذ عام 2020 بحسب العديد ممن أجريت معهم المقابلات. عبّر مجموع الفاعلين الإنسانيين الذين تمّت مقابلتهم في هذا البحث عن ضرورة مواصلة تطوير الاستجابة الإنسانية لـ «التعافي المبكر» من أجل خدمة السكان السوريين على أفضل وجه.

فيما يخص طبيعة الاستجابة الإنسانية في سوريا فقد كان من الصعب جداً تقدير إجمالي المساعدات المالية الإنسانية الدولية التي تمّ توجيهها إلى مناطق النفوذ المختلفة. من المؤكد أن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا هي المتلقي الرئيسي لهذه الأموال بالمطلق، من قنوات الأمم المتحدة وغيرها. قُدّرت الأموال الدولية التي تمّ توجيهها من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية من خلال بعض البنوك السورية الخاصة بما يتراوح بين 700 مليون و 800 مليون دولار أمريكي سنويّاً في عام 2020. جمعت المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حوالي 180 مليون دولار أمريكي في ذلك العام بينما تلقّت وكالات الأمم المتحدة الباقي[81]. أنفقت المنظمات الدولية غير الحكومية في المناطق الحكومية حوالي 110 مليون دولار أمريكي في عام 2021 داخل سوريا بحسب موظف في منظمة دولية غير حكومية في دمشق[82]. إذا أضفنا الأموال التي تم توجيهها إلى سوريا خارج قنوات الأمم المتحدة فمن المرجح أن يتجاوز الحجم الإجمالي للمساعدات الإنسانية للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة مليار دولار أمريكي سنويّاً.

في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، أوضح العديد من العاملين في المجال الإنساني في تلك المناطق أنّ تمويل المساعدات الإنسانية يتراوح بين 200 و 300 مليون دولار أمريكي سنوياً. هناك مساعدات لدعم الاستقرار تموّلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إضافةً إلى المساعدات الإنسانية. بلغت قيمة برنامج دعم الاستقرار الممول من الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2022 حوالي 47 مليون دولار أمريكي بحسب مسؤول في الوكالة الأمريكية

74 في أيار 2023، أطلقت السلطات التركية بناء مشروع سكني جديد لحوالي 240 ألف وحدة سكنية لإعادة توطين اللاجئين في شمال سوريا الذي تسيطر عليه المعارضة، على مشارف بلدة الغندورة، في منطقة جرابلس بالقرب من الحدود التركية.

75 تمّ تخصيص مبالغ للمنطقة الشمالية الغربية في عامي 2021 و 2022 على التوالي 3.5 مليون دولار و 4.5 مليون دولار من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مقارنةً بأكثر من 40 مليار دولار في الشمال الشرقي.

76 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «عملنا"، مراجعة في 2 نيسان 2022، http://bit.ly/3nDsuEe

77 في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام في إدلب ومحيطها توقفت برامج دعم الاستقرار، بينما لا تزال قليلة في مناطق سيطرة الحكومة السورية المؤقتة المدعومة من تركيا.

78 تمّ تنفيذ هذه المساعدات من خلال اتفاقيات شراكة لتعزيز الإنتاجية وتوسيع الإنتاج (استبدال الواردات و حيثما أمكن الصادرات) و خلق وظائف طويلة الأمد ومستدامة و من خلال تقديم القروض والمساعدات غير المالية. في جولته الأولى، قدم الصندوق أكثر من 650 ألف دولار أمريكي في شكل قروض لأكثر من 600 رائد أعمال سوري. بدأت المرحلة الثانية من المشروع في آذار 2022 و أعلنت عن تقديم قروض لـ 1000 من رواد الأعمال المختارين. صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا، «إنشاء صندوق ائتمان متجدد لدعم استعادة سبل العيش في شمال شرق سوريا - المرحلة الثانية»، 22 آذار 2022 ، https://bit.ly/3AHUuJS

79 مقابلة مع أربع جهات فاعلة إنسانية عاملة في الشمال الشرقي، تشرين الأول 2022.

80 مقابلة مع ممثل لأحد الدول الغربية المنخرطة في تمويل برامج دعم الاستقرار في شمال شرق سوريا، تموز 2022.

81 جوزيف ضاهر، «القطاع المصرفي الخاص في سوريا: بين البقاء والفرص»، برنامج اتجاهات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية. فلورنسا، إيطاليا، معهد الجامعة الأوروبية، 28 أيار 2021، https://bit.ly/3U34S7D

82 في عام 2018 كان المبلغ الذي أنفقته المنظمات الدولية غير الحكومية في سوريا 53 مليون دولار أمريكي في عام 2018.

للتنمية الدولية[83]. قُدّرت برامج دعم الاستقرار بإجمالي 150 مليون دولار أمريكي في عامي 2016 و 2017 قبل أن تنخفض إلى 100 مليون دولار في عام 2022. تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الممولين في شمال شرق سوريا، ومن ثمّ الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية[84]. يتم إرسال جزء صغير من التمويل من خلال الحوالات المالية إلى مجموعات خيرية متنوعة تنشط في الشمال الشرقي. هناك على سبيل المثال جمعيات خيرية محلية في محافظة الحسكة يتم تمويلها غالباً من خلال الأموال التي يرسلها المغتربون السوريون الذين هم أصلاً من تلك المنطقة. تعتبر هذه الأموال مساعدة صغيرة للمحتاجين وإعادة التأهيل بشكل خفيف.[85]

في المناطق التي يسيطر عليها الثوار في شمال غرب سوريا - تشمل محافظة إدلب ومحيطها و أجزاء من ريف حلب - قدّر الصندوق الإنساني عبر الحدود السوري ما مجموعه 151 مليون دولار عام 2021، مقسّمة على النحو التالي: 96.8 مليون دولار في إدلب و 54.4 مليون دولار في ريف حلب.[86] في عام 2022، بلغ الصندوق الإنساني 118 مليون دولار أمريكي من أصل 141 مليون دولار أمريكي مطلوبة[87]. هناك مصادر تمويل أخرى منها القادمة من دول مثل قطر والكويت، و التبرعات المقدّمة إلى المنظمات غير الحكومية السورية مثل فريق ملهم التطوعي وغيره، إلى جانب هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية المسؤولة بشكل رئيسي عن تنسيق كافة المساعدات المتجهة إلى الشمال الغربي عبر تركيا[88]، إنّ المنظمات الإنسانية التركية و منها مؤسسة الإغاثة الإنسانية (إي ه ه)[89] و الوقف الديني والهلال الأحمر التركي هي جهات فاعلة مهمة في الشمال الغربي وتمويلها وأنشطتها تقع خارج قنوات تمويل الأمم المتحدة المعروفة.

ومن هذا المنظور، تركز الغالبية العظمى من برامج المساعدات الإنسانية على الاستجابة لحالات الطوارئ، على الرغم من الزيادة التدريجية في مشاريع التعافي المبكر، خاصة في المناطق الشمالية الخارجة عن سيطرة الحكومة. تؤثر طبيعة هذه المساعدات الإنسانية الأجنبية بشكل كبير نسبياً على اقتصاديات مناطق النفوذ المختلفة، من خلال تدفق الأموال الأجنبية.

2,3 القطاعات الاقتصادية المستفيدة من المساعدات الإنسانية الدولية

ساعد إعطاء الأولوية لمساعدات الاستجابة الطارئة عموماً قطاعات محددة من الاقتصاد تتعلق بإنتاج الأغذية وتجارتها و أنواع مختلفة من الخدمات بما في ذلك النقل والخدمات المالية و بدرجة أقل الإعمار والهندسة.

كان أهم موردي المشتريات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة هم الفاعلون الاقتصاديون في قطاع الإنتاج الغذائي. هذا هو الحال بشكل خاص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية والشمال الشرقي لأنها تعتمد على إطار صندوق التمويل التجميعي الإنساني، الذي يشتري هذه العناصر غالباً من السوق المحلية. تشتري المنظمات الإنسانية بشكل عام المنتجات الغذائية مباشرةً من الشركات والتجار المحليين ثمّ توزّع السلال الغذائية على السكان المستهدفين. كانت العديد من شركات الأغذية السورية من أهم موردي وكالات الأمم المتحدة مثل الشركة السورية لزيت الزيتون 20.6- مليون دولار أمريكي في 2021 و 13 مليون دولار أمريكي في 2022 - و شركة التغذية للصناعات الغذائية (فودكو) - 8.5 مليون دولار أمريكي في 2021 و 2022[90]. كما استفادت قطاعات المنتجات الغذائية والمشروبات من توزيع المساعدات النقدية أو القسائم على السكان. في عام 2021 تمّ ضخ حوالي 116 و 18,4 مليون دولار أمريكي على التوالي في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة

83 في عامي 2020 و 2021، قُدّرت برامج دعم الاستقرار بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي. مقابلة مع أحد أعضاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أيلول 2022.

84 الجهات الأوروبية المشاركة في تمويل برامج دعم الاستقرار هي: المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية و الحماية المدنية - المجلس الأوروبي - وزارة الخارجيه و الكومونويلث و التنمية - مكتب الخارجية الفيدرالية الألمانية - سيدا - دانيدا - وزارة الخارجية النرويجية - وزارة الخارجية الفرنسية.

85 مقابلة مع إحدى الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في الشمال الشرقي، تشرين الأول 2022.

86 بين عامي 2017 و 2021 حصل الصندوق الإنساني على 622 مليون دولار أمريكي كمساهمات. حوالي 77٪ (475.9 مليون دولار أمريكي) مُنحت من قبل أكبر خمسة مانحين: ألمانيا و المملكة المتحدة و فرنسا و النرويج و هولندا. واصلت ألمانيا والمملكة المتحدة دورهما كأكبر مانحين للصندوق مما ضمن 55٪ من إجمالي التمويل طوال تلك السنوات. تمّ تزويد 38 منظمة غير حكومية وطنية بمبلغ 74 مليون دولار أمريكي في عام 2021 كتمويل مباشر من أصل 151 مليون دولار أمريكي مخصصة من خلال ست منح. ويشكل هذا ما يقرب من 50٪ من التمويل المصروف في العام. منذ عام 2018 خصّص الصندوق باستمرار ما لا يقل عن 50٪ من تمويله للمنظمات غير الحكومية الوطنية. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا، «صندوق سوريا الإنساني عبر الحدود»، 2021، https://bit.ly/3z2N4RL

87 "في عام 2022 خصّص الصندوق معظم تمويله (61٪) للشركاء الوطنيين و السوريين من خلال منح مباشرة وغير مباشرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية المستجيبة للاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سوريا «. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا، «الصندوق الإنساني عبر الحدود لسوريا: لوحة البيانات التراكمية لعام 2022 - نهاية العام (7 شباط 2023)"، 18 نيسان 2023، https://bit.ly/45o1o5j

88 تنسق إدارة الكوارث والطوارئ - آفاد جهود المنظمات غير الحكومية التركية والدولية والمنظمات غير الحكومية في الأراضي السورية الواقعة تحت سيطرتها في الشمال الغربي.

89 مؤسسة الإغاثة الإنسانية- (إي هـ هـ) هي أهم منظمة عاملة في المناطق المحتلة من قبل تركيا في سوريا. و هي المنظمة التي تمتلك أكبر مبلغ من الأموال في المناطق المحتلة التركية وتتعاقد مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتقديم الخدمات الأساسية في العشرات على الأقل. مقابلة مع فرد منخرط في قطاع المنظمات غير الحكومية في إدلب، حزيران 2022. مقابلة مع عضو في سوريون من أجل الحقيقة والعدالة ، تموز 2022.

90 تقرير سوريا، «انخفاض قيمة عقود الأمم المتحدة للشركات السورية بشكل حاد بنحو 20 في المائة»، 20 تموز 2022، https://bit.ly/3Omdwu5

السورية و منها المناطق الشمالية الشرقية،[91] والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون في الشمال الغربي[92] من خلال نظام[93] القسائم و المساعدات النقدية. وفي العام التالي، في 2022، تلقت المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية والشمال الشرقي[94] والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون في الشمال الغربي 142.4 مليون دولار أمريكي و15 مليون دولار أمريكي على التوالي[95]. من المثير للاهتمام معرفة أنّ صناعة إنتاج الأغذية تعمل بشكل جيد نسبياً مقارنةً ببقية قطاع التصنيع الذي عانى من دمار هائل وتفاقم المشاكل البنيوية منذ عام 2011 مع الارتفاع المستمر في تكلفة الإنتاج ونقص السلع الأساسية وموارد الطاقة (خاصة الوقود والكهرباء) و سوء إدارة السياسات و عدم استقرار الليرة السورية و العقوبات[96]. تستجيب صناعة الأغذية للاحتياجات المحلية وهي الصناعة الرئيسية التي تصدّر السلع إلى البلدان المجاورة[97] [98].

كما أدى عدم وجود مواد وسلع محددة في الأسواق المحلية في مناطق النفوذ المختلفة إلى تعزيز موقف التجار القادرين على شرائها من خلال الطرق الرسمية وغير الرسمية. يشجّع هذا الوضع ممارسات وأشكال الاحتكار أو الهيمنة على أسواق محددة من قبل عدد صغير من التجار. بحسب العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم من المنخرطين في العمليات الإنسانية في الشمال الشرقي فإنّ أقل من 10 تجار محليين قادرون على تلبية احتياجات السوق المحلية وتزويد الجهات الإنسانية الفاعلة بكميات كافية من المنتجات والسلع. و في المناطق الشمالية الغربية التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، يسيطر التجار التابعون للهيئة على أجزاء كبيرة من السوق، خاصة لتوفير منتجات غذائية معينة (مثل السكر والدقيق) ومواد البناء. أما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عادةً ما يتم فرض قوائم الموردين من قبل السلطات السورية.[99]

كما تفيد المشتريات والتعاقد مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية التجارَ والموردين المحليين إذ يمكن أن يصل التعاقد مع مورد محلي لتوفير وتركيب مولدات لمحطة ضخ المياه إلى 30 ألف دولار أمريكي وإعادة تأهيل المضخات بحوالي 10 آلاف دولار أمريكي وهي صفقات جيدة جداً للمقاولين في ظل الوضع الاقتصادي السوري الحالي المتسم بانخفاض الفرص [100]. بشكل عام يعتمد الشمال الشرقي أيضاً على استيراد منتجات ومعدات وعناصر محددة من تركيا وكردستان العراق[101]. في نهاية أيار 2023 مثلاً أدّى إغلاق معبر سيمالكا- فيش خابور الحدودي مع إقليم كردستان العراق إلى نقص السلع المختلفة مثل الأسمنت مما تسبب في توقف أعمال البناء.[102]

في الشمال الغربي، تستورد وكالات الأمم المتحدة - بدرجة أقل المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في العمليات عبر الحدود - جميعَ السلع والمواد تقريباً من تركيا[103] [104]، بسبب نقص الإنتاج المحلي و التوريد. وقد أفاد هذا الوضع قطاعي التجارة والخدمات ولا سيما رجال الأعمال المحليين و التجار و الموردين المحليين القادرين على استيراد مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات التي يفتقر إليها الشمال الغربي و اشتراها الفاعلون في المجال الإنساني. عملت مدينة سرمدا القريبة

91 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «الجمهورية العربية السورية: المساعدات النقدية والقسائم كانون ثاني – كانون أول 2021"، 12 نيسان 2022، https://bit.ly/3wgR13x

92 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «التقرير السنوي لـ SCHF لعام 2021»، مراجعة في 20 تموز 2023، https://bit.ly/46ZTG24

93 استمرت المساعدات النقدية والقسائم في التوسع في العقد الماضي في سوريا، و على المستوى العالمي. بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، «أعرب المستفيدون عن تفضيلهم الواضح للمساعدات في القسائم و المساعدات النقدية مقارنةً بالمساعدات العينية لأنها تتيح لهم استعادة جزء من الحياة الطبيعية من خلال ضمان حرية الاختيار عند الوصول إلى المساعدة وبالتالي الحفاظ على نمط حياة كريم". مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الجمهورية العربية السورية: المساعدات النقدية والقسائم / كانون ثاني – كانون أول 2021"، 12 نيسان 2022، https://bit.ly/3wgR13x

94 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «الجمهورية العربية السورية: المساعدات النقدية والقسائم كانون ثاني – كانون أول 2021"، 12 نيسان 2022، https://bit.ly/3wgR13x

95 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «التقرير السنوي للصندوق الإنساني عبر الحدود السورية 2022»، 13 تموز 2023، https://bit.ly/3OcAgi3

96 ترتبط أوجه القصور الأخرى ببيئة الأعمال غير الآمنة للغاية في سوريا. راجع جوزيف ضاهر، «قطاع التصنيع في سوريا: نموذج التعافي الاقتصادي قيد البحث"، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، أيار 2019)، http: // bit.ly/35aClEk و جوزيف ضاهر، «انتخابات 2022 لغرف الصناعة السورية والاتحاد السوري لغرف الصناعة: الديناميكيات والنتائج والآثار»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، مسارات سوريا، كانون ثاني 2023)، https: // bit.ly/3ZsjQGM

97 استقطبت صناعة المواد الغذائية معظم المشاريع الاستثمارية في الأشهر الستة الأولى من عام 2022: 141، تليها الصناعات الهندسية (132) و الصناعات الكيماوية (91) و الصناعات النسيجية (44).

98 أخبار الصناعة - سوريا، «408 منشأة صناعية جديدة دخلت مرحلة الإنتاج خلال 6 أشهر» (بالعربية)، 9 تشرين أول 2022، https://bit.ly/3W3SzJa

99 مقابلة مع الباحث سنان حتاحت، تموز 2023

100 مقابلة مع عضو في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أيلول 2022، مقابلة مع عضو من دولة غربية منخرط في التمويل الإنساني والأعمال الإنسانية في الشمال الشرقي، أيلول 2022

101 مقابلة مع عضو في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أيلول 2022، مقابلة مع عضو من دولة غربية منخرط في التمويل الإنساني والأعمال الإنسانية في الشمال الشرقي، أيلول 2022

102 كما ارتفعت تكلفة طن من الأسمنت في السوق المحلي من 92 دولار أمريكي قبل الإغلاق إلى 150 دولار أمريكي. (ديلسوز يوسف، «إغلاق معبر سيمالكا يؤثر على البناء في شمال شرق سوريا»، وكالة نورث برس، 28 أيار 2023، https://bit.ly/3oEvQHX

103 في منتصف عام 2022 تمّ شحن السلل الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي لأكثر من 90٪ من عدد حالاتهم (حوالي 280 ألف أسرة / شهر) عينياً عبر الحدود وتمّ شراؤها دولياً أو في تركيا.

104 في المجال الطبي مثلًا قامت العديد من المنظمات غير الحكومية السورية بشراء المعدات الطبية الأساسية داخل سوريا، في حين تمّ استيراد الأجهزة الأكثر تطوراً من تركيا. و يرتبط السبب جزئياً "بمتطلبات اختبارها بما في ذلك شهادات الدُفعات، حيث أنّ الاختبار ومراقبة الجودة في شمال غرب سوريا غير ممكن حالياً". مقابلة مع عضو في منظمة دولية غير حكومية عاملة في شمال سوريا، أيلول 2022.

من الحدود التركية وباب الهوى - و هي بلدة حدودية صغيرة في السابق - بشكل خاص «كجسر بين الأسواق العالمية والمحلية»[105]. أصبحت المدينة على سبيل المثال المركز الرئيسي لمبيعات السيارات والحافلات المستوردة من تركيا في الشمال الغربي[106]. من الجدير بالذكر أنّ التجارة (الرسمية وغير الرسمية) و خاصةً الواردات أصبحت مصدراً رئيسياً للأعمال التجارية المربحة في البلاد بسبب الإنتاج الاقتصادي المنخفض للغاية و نقص حوافز الاستثمار والاستثمار في القطاعات الإنتاجية و الحاجة إلى منتجات محددة مثل المواد الغذائية والأدوية والملابس و مشتقات البترول. احتكر التجار التّابعون لمختلف القوى المحلية بعض المنتجات من تجارة الاستيراد، و قاموا أيضاً أحياناً بتطوير أسواق التهريب[107].

بالإضافة إلى إنتاج الأغذية وتجارتها تمّ استخدام العديد من قطاعات الخدمات من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية. استفاد قطاع النقل من وجود الجهات الفاعلة الإنسانية من خلال نقل موظفي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لأغراض مختلفة (مؤتمرات، بعثات ميدانية، عمليات يومية، إلخ ...) و شحن سلع معينة مثل الكتل الأسمنتية والمواد الغذائية، بشكل عام سوريا. وقد ساعد هذا القطاعَ الذي عانى من انكماش حاد منذ عام 2011[108]، في حين زادت تكلفة النقل بشكل كبير للسكان المحليين نتيجةً لارتفاع تكلفة الوقود. في الشمال الغربي، و من خلال مقابلة مع أحد أعضاء منظمة سيما تبيّن أن «الحاجة إلى السيارات أعادت إحياء سوق تأجير السيارات والشاحنات الصغيرة لأن جميع المنظمات تقوم باستئجار وشراء المركبات لفرقها وعملياتها".[109] [110]

في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، استفادت شركات تحويل الأموال المسجلة – و بدرجة أقل البنوك الخاصة - من زيادة عدد الجهات الإنسانية الفاعلة في سوريا المشاركة في برامج المساعدات النقدية والقسائم. بلغت الأموال المحولة إلى المستفيدين من خلال شركات تحويل الأموال والبنوك الخاصة على التوالي 48.2 مليون و 25 مليون دولار أمريكي في 2021، و 63,4 مليون و 25,53 مليون دولار أمريكي في 2022[111]. وكان مقدمو الخدمات المالية الرئيسيون الذين تم من خلالهم تحويل الأموال النقدية من خلال المستفيدين في عام 2022: شركة الهرم لتحويل الأموال (56.7 مليون دولار أمريكي) وبنك بيمو (25.45 مليون دولار أمريكي) وشركة الفؤاد (6.7 مليون دولار أمريكي).[112]

واجهت شركات تحويل الأموال سلسلة من القيود والتحديات منذ عام 2011 حيث عزّزت الحكومة السورية سيطرتها عليها من أجل الحصول على العملات الأجنبية. في حين أن غالبية الحوالات قد تمّ تحويلها بطرق غير رسمية كما وضّحنا سابقاً، إلا أنّ الحكومة تحاول بشكل متزايد تشجيع الحوالات المالية الرسمية لا سيما من خلال مشغلي تحويل الأموال الرسميين، مما قد يعزّز نشاطهم[113]. لا تزال نتائج هذه القرارات غير منظورة بعد في ديناميكيات التحويلات، ولذا لا يزال التمويل الإنساني مصدر تمويل مهم لهذه الوكالات. بالنسبة لقطاع البنوك الخاصة فقد قامت أربعة أو خمسة بنوك سورية خاصة بإدارة المساعدات المالية الإنسانية الدولية التي يتم توجيهها إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا. تقوم هذه البنوك مثلاً بتوجيه الأموال وتوزيعها على المستفيدين من برامج المساعدات الإنسانية من خلال فروعها المختلفة. في ظل الاقتصاد المتدهور و الهروب العظيم لرأس المال و أصبحت الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية عملاء مهمين للبنوك الخاصة - إذ تخضع كافة بنوك الدولة للعقوبات - و هي فرصة كبيرة للاستحواذ على رأس المال الأجنبي[114]. استفادت المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مناطق الشمال الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية من شبكات الحوالات غير الرسمية والشركات الخاصة لتحويل الأموال داخل البلاد من أجل تمويل أنشطتها وموظفيها[115].

---

105 أرميناك توكماجيان وخضر خضور، «كيف أصبحت بلدة سرمدا الصغيرة بوابة سوريا إلى العالم»، كارنيجي، 2 حزيران 2021، https://bit.ly/3Ds0qJK

106 مقابلة مع عامل في المجال الإنساني في شمال غرب سوريا، أيار 2023.

107 انظر سنان حتاحت و أيمن الدسوقي، «المنافسة والتآمر والتهريب: حدود سوريا مع تركيا والعراق»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، آذار 2022، https://bit.ly/3KnBV1f

108 قُدّرت خسائر النقل بحوالي 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020. مؤشر آخر هو أن عدد السيارات الخاصة المسجلة انخفض بحلول عام 2020 إلى 787298 مقارنةً بأكثر من مليون قبل عام 2011. شام تايمز، «بدءاً من السيارات و القطاع العقاري لاحقاً ..." (بالعربية)، 10 أيار 2020، https://bit.ly/3of0x40. كيفن كولينان و رضوان المصري وطارق منير ، «تأثير النقل على جودة الهواء في المناطق الحضرية في سوريا»، سياسة الطاقة 39، 2011.

109 مقابلة مع عضو من سيما,آب 2022

110 أوضح شخص آخر أنه في مدينة سرمدا تمّ رسمياً بيع وتأجير أكثر من 5000 سيارة. مقابلة مع عضو من فريق ملهم التطوعي، أيلول 2022

111 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، «الجمهورية العربية السورية: المساعدات النقدية والقسائم / كانون الثاني - كانون الأول 2021»، 12 نيسان 2022 https://bit.ly/3wgR13x

112 "مسح المساعدات النقدية والقسائم الشهرية لمجموعة عمل النقد السوري في الفترة من كانون أول إلى كانون ثاني 2022"، وثيقة PDF، مراجعة في 31 تموز 2023.

113 في 1 شباط 2023، قسم البنك المركزي سعر البنوك والمؤسسات المالية إلى سعرين: 1) سعر تحويل الأموال والعملات الأجنبية النقدية و 2) سعر صرف البنوك. و منذ ذلك الحين يتغير سعر تحويل الأموال و العملات النقدية كل أسبوع اعتماداً على سعر الصرف في السوق السوداء.

114 ضاهر، «القطاع المصرفي الخاص في سوريا: بين البقاء والفرص".

115 انظر ضاهر وجوزيف و إريكا موريت. «العقوبات غير المرئية: كيف يحد الامتثال المفرط العملَ الإنساني في سوريا. تحديات تحويل الأموال للمنظمات غير الربحية العاملة في سوريا. «برلين: منظمة إمباكت، 2020، https://bit.ly/2YVxeWB

استضافت الخدمات السياحية والفندقية الجهات الإنسانية الفاعلة ونظمت الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بها. أنفقت الأمم المتّحدة على سبيل المثال 11.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021 في فندق الفصول الأربعة في دمشق[116]. وفي عام 2022، صرفت وكالات الأمم المتحدة 1.76 مليون دولار أمريكي في فندق الفصول الأربعة - فورسيزونز ودفعت مبلغ إضافي قدره 12.42 مليون دولار أمريكي للشركة السورية السعودية للاستثمارات السياحية (SSTIC)، التي تمتلك فندق فورسيزونز ويملك جزء منه رجل الأعمال الخاضع للعقوبات سامر فوز.[117] شهد قطاع السياحة زيادة في عدد الزوار الأجانب في السنوات القليلة الماضية حيث بلغ إجمالي عدد الزائرين 1،754،000 في عام 2022[118]. وعلى عكس الوضع قبل عام 2011 فقد غاب إلى حدٍّ كبير السيّاحُ أصحاب القوة الشرائية الأعلى من دول الخليج أو أوروبا الغربية أو حتى تركيا. جاء أكثر من 90٪ من الزوار من العالم العربي. تعتبر أنشطة الجهات الإنسانية الفاعلة في الخدمات السياحية والفنادق من مصادر الدخل المهمة للقطاع. كما تعتبرُ السياحة استراتيجيةً لكونها مصدراً نادراً للعائدات في العملات الأجنبية.[119]

كما استفاد مالكو المباني والشقق من ارتفاع أسعار الآجارات مدفوعة بمكاتب وأنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية. فمع رحيل الشركات الأجنبية و تلاشي أجزاء كبيرة من الشركات الخاصة المتوسطة والكبيرة القادرة على دفع آجارات عالية تملؤ الجهات الفاعلة الإنسانية جزئياً فراغاً لا بأس به.

على هامش خطط التعافي المبكر، تمّ توجيه الأموال المخصصة لهذا القطاع في الغالب 1) لإعادة تأهيل البنى التحتية و 2) المساعدة المقدمة للقطاع الزراعي. في حالات إعادة تأهيل البنى التحتية والمباني تعاقدت الجهات الفاعلة الإنسانية بشكل عام مع تجار أفراد وشركات خاصة للهندسة والبناء محلية وصغيرة. فمثلاً تعاقدت منظمة دولية غير حكومية عاملة في سوريا لمشاريع إعادة التأهيل وإعادة الإعمار الخفيفة مع أفراد وشركات خاصة صغيرة تعمل في هذا القطاع. كانت لديهم قائمة بالموردين والمقاولين المختارين حسب كل محافظة وقطاع ممن لديهم عموماً تجارب سابقة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية و قادرة على تقديم الخدمات المطلوبة.[120] في الشمال الشرقي يشارك المقاولون الفائزون بالمناقصات التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إعادة تأهيل البنى التحتية بشكل رئيسي في قطاعي البناء والتجارة. يمكن أن يشمل ذلك العطاءات والمناقصات لإعادة تأهيل المطاحن والمخابز و بصورة أقل محطة كهرباء أو توريد مولد لمحطة مياه[121].

في الشمال الغربي من البلاد استفاد قطاعا الإعمار والهندسة من استثمارات المنظمات السورية غير الحكومية (فريق ملهم التطوعي و إحسان للإغاثة والتنمية و مؤسسة الشام، إلخ) و آفاد التركية و منظمة أي هـ هـ والمنظمات التابعة لدولة قطر (قطر الخيرية وصندوق قطر للتنمية) و من الجهات المانحة الخاصة و منها الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية مثل جمعية الرحمة الدولية ومقرها الكويت والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية[122] والاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية - وهي منظمة مقرها ألمانيا وترتبط بعلاقات قوية مع الدولة التركية[123] - و «جمعية العيش بكرامة للمواطنين العرب في إسرائيل» - وهي منظمة فلسطينية مقرها إسرائيل. شاركت هذه الكيانات في بناء مشاريع سكنية للسكان المحليين والنازحين داخلياً وكذلك لتشجيع اللاجئين في تركيا على الاستقرار في تلك المناطق. أصبح قطاع البناء غالباً القطاع الاقتصادي الرئيسي من حيث التوظيف بين السكان المحليين. كما استفادت الشركات الهندسية من هذه الطفرة في مجال الإعمار حيث حقّقت بعض الشركات الخاصة ميزانيات سنوية تتراوح بين 4 و 5 مليون دولار أمريكي سنوياً.[124] بينّ موظف في منظمة سورية غير حكومية عاملة في الشمال الغربي من سوريا أنّهم خصّصوا في السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية أكثرَ من ثلث ميزانياتهم لبناء مشاريع الإسكان. و تقع مشاريعهم في اعزاز وعفرين وريف إدلب الشمالي والعاملون فيها هم من سكان تلك المناطق[125].[126] و يقدّر عدد المواقع السكنية التي بنتها تركيا بدعم من المنظمات الخليجية، خاصّةً التابعة لقطر و بنسبة

116 دفعت الأمم المتحدة بين عامي 2014 و 2021 ما مجموعه 81.6 مليون دولار أمريكي في فندق الفصول الأربعة - فورسيزونز دمشق.

117 تقرير سوريا، "قيمة عقود الأمم المتحدة المبرمة مع الشركات السورية تنخفض للسنة الثانية على التوالي"، 18 تموز 2023، https://bit.ly/43ycEKq

118 لا يزال هذا الرقم أقل من الرقم المسجل في عام 2019 و الذي وصل إلى حوالي 2.40 مليون و هو أعلى رقم منذ عام 2011، و في عام 2018 زار سوريا 1.80 مليون أجنبي. محمد ركن مصطفى، "إعداد تسعيرة جديدة للمنشآت السياحية ..." (بالعربية)، الوطن، 8 كانون أول 2023، http://bit.ly/3ZM0BHU

119 سيستغرق الأمر وقتاً طويلًا للوصول إلى ما يقرب الـ 10 ملايين زائر الذين قدموا إلى البلاد في عام 2010

120 مقابلة مع موظف في إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في سوريا، آب 2022.

121 مقابلة مع عضو في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أيلول 2022، مقابلة مع عضو مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع للحكومة الأمريكية، أيلول 2022.

122 تقوم الهيئة بتمويل مدينة صباح الأحمد الخيرية التي بنتها منظمة غير حكومية سورية مقرها في تركيا و هي جماعة شام الخير. (المركز السوري للعدالة والمساءلة، «المساعدات الخارجية والتغيير الديموغرافي في شمال غرب سوريا»، 6 أيار 2021، https://bit.ly/3corGOb). كما شاركت في تمويل مدرسة في إدلب بنتها منظمة IHH. إي هـ هـ ، إي هـ هـ "مدرسة جديدة لـ 600 طالب في إدلب"، 2 أيلول 2020، https://bit.ly/3w6PdtK

123 ليز موفي، «مشاريع الإسكان التركية في شمال غرب سوريا: سياسة موسعة و مختلف عليها»، سيريا دايركت، 8 تموز 2022، https://bit.ly/3assEbd

124 مقابلة مع عضو من إحسان للإغاثة والتنمية، أيلول 2022.

125 مقابلة مع عضو من فريق ملهم التطوعي، أيلول 2022.

126 انطوت بعض هذه الإنشاءات من المشاريع الإسكانية على بعض المشاكل منها انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان. انظر القسم الأخير من الفصل 4.

أقل الكويت، والجمعية الفلسطينية، منذ عام 2018 بأكثر من 100 في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية في شمال سوريا[127].

كانت المساعدات الإنسانية المباشرة للقطاع الزراعي محدودة خلال فترة النزاع[128] لكنها شهدت في السنوات القليلة الماضية زيادةً طفيفةً في التمويل المقدّم للمزارعين الصغار والمتوسطين مصاحباً بذلك الصعود في «برامج التعافي المبكر». تدعم الجهات الفاعلة الإنسانية بشكل عام إنتاج القمح والشعير والخضروات وكذلك الماشية من خلال توفير بذور و أسمدة محددة و الألواح الشمسية وغيرها.[129] وقد ساهموا في بعض الحالات في إعادة تأهيل بنى الرّي ولا سيما في الشمال الشرقي والشمال الغربي. شكّل القطاع الزراعي ما بين 25٪ و 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و 2019 وأصبح القطاع الاقتصادي الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي السوري، و هذا ليس نتيجةً للنمو الصافي بل عاقبةً للدمار الواسع النطاق الحاصل في القطاعات الاقتصادية الأخرى في سنوات الحرب. قدّرت منظمة الأغذية والزراعة في عام 2017 الخسائرَ في القطاع الزراعي في سوريا بنحو 16 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2016، من حيث الإنتاج إلى جانب الأصول والبنية التحتية المتضررة والمدمرة. كما ذكرت الدراسة في تلك الفترة الحاجةَ لوجود ما بين 11 و 17 مليار دولار أمريكي لبدء تعافي قطاع الزراعة[130]. قد تكون هذه المبالغ أعلى في عام 2023 بسبب التدهور المستمر لقطاع الزراعة.[131]

أفادت طبيعة المساعدات الإنسانية المرسلة إلى سوريا في الغالب قطاعاتَ الصناعة الغذائية والتجارة والخدمات، بما في ذلك النقل والخدمات المالية، وبدرجة أقل السياحة والبناء، باستثناء المناطق الشمالية الغربية التي تسيطر على معظمها السلطات التركية حيث كان تمويل أنشطة البناء أكثر أهمية نسبياً. في المقابل لم تشهد الصناعات التحويلية والزراعة مساعدات واستثمارات معونة ضخمة، على الرغم من بعض التحسينات في السنوات القليلة الماضية من خلال التوسع التدريجي في مشاريع التعافي المبكر، وخاصة تجاه المزارعين والفلاحين.

3,3 ديناميكيات المساعدات الإنسانية الدولية على الاقتصاد و سوق العمل

لعبت المساعدات الإنسانية الإقليمية والدولية دوراً متنامياً داخل البلاد من خلال دعم العديد من القطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه والتي تعتمد بشكل كبير على التمويل من المانحين الدوليين أو الدخل الذي يحققه الفاعلون في المجال الإنساني. ترتبط القطاعات الاقتصادية المستفيدة من المساعدات الإنسانية في سوريا غالباً بالتجارة وقطاع الخدمات بما في ذلك النقل والخدمات المالية مثل مكاتب تحويل الأموال وقطاع البناء.

تفضل هذه الديناميكيات عموماً الاقتصاد الموجّه نحو الاستهلاك بدلاً من السعي إلى تطوير قوى إنتاجية محلية. لكن هذا ليس سوى انعكاس للديناميكيات الأوسع في الاقتصاد السوري. لقد أدّى الصراع بالفعل إلى تدمير بنية الاقتصاد السوري بما فيه تدمير واسع النطاق للقدرات الإنتاجية مؤدياً إلى مجتمع استهلاكي بشكل شبه كامل مع مستويات إنتاج غير كافية لتلبية الاحتياجات المحلية.

و ينعكس هذا جزئيّاً في الاستخدام المتزايد في البلاد في السنوات القليلة الماضية للمساعدات النقدية والقسائم. و قد بيّنت عدد من الجهات الفاعلة الإنسانيةعن تفضيلها لهذا النوع من المساعدات مقارنةً بتوزيع السلل الغذائية أو أنواع أخرى من تقديم المساعدات على شكل مواد و / أو علب، فهم يعتقدون بكفائتها و قلة تكلفتها، مع دعم الاستهلاك المحلي ومحلات البقالة الصغيرة.[132] روّجت بعض الوكالات للمساعدات النقدية و القسائم باعتبارها قادرة على «المساهمة في إنعاش السوق حيث يمكن لنهج يستند إلى السوق و يقدّم المنح النقدية للتجار أن يساعدهم في إعادة التخزين، لا سيما السلع التي ينقص موردها (مثل المأوى و منتجات

127 جمال إيما، «تركيا تؤسس مستوطنة جديدة في عفرين السورية»، وكالة نورث برس، 21 أيار 2023، https://bit.ly/3N40GDn

128 بحسب خدمة التعقّب المالي الدولية فقد خصّصت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الشريكة بين عامي 2012 و 2022 مبلغاً قدره 73,95 مليون دولار أمريكي فقط.

129 يتم شراء معظم هذه المنتجات من تركيا والعراق بسبب عدم توفرها في الأسواق المحلية.

130 منظمة الأغذية والزراعة، «إحصاء تكلفة الزراعة في سوريا بعد ست سنوات من الأزمة»، 2017، https://bit.ly/3ZwgEde

131 ناظر ماضي، "زراعة الأزمة: التراجع السياسي للزراعة في سوريا"، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، كانون الأول 2019)، https://bit.ly/3ir5QrR

132 في برنامج المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ يتم تقديم المساعدات النقدية لبرنامج الأغذية العالمي على شكل قسائم وليس مساعدات نقدية، مما يسمح للمستفيدين بشراء منتجات غذائية معينة فقط.

المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والطاقة)»[133]. لكن توجد عيوب في هذا النموذج من الدعم. يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي في سوريا مع انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم سلباً على نظام المساعدات النقدية والقسائم، حيث يمكن تخفيض القوة الشرائية للمستفيدين بسرعة وبشكل كبير حيث أصبحت تقييمات القيمة قديمة بعد ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية[134]. يدفع هذا النظام الجهات الفاعلة الإنسانية إلى التركيز على الاستهلاك بدلًا من تعزيز الإنتاج المحلي. أوضح شخص يعمل في وكالة تابعة للأمم المتحدة أنه أوقف برنامجاً لتوزيع الملابس الشتوية على 500 ألف طفل في مناطق مختلفة ليستبدله بنظام المساعدات النقدية والقسائم. بيّن أنّ عملية توزيع المساعدات النقدية والقسائم كانت أكثر فعالية من حيث التكلفة، بينما واجهت طلبية الملابس الشتوية من مورد محلي الكثيرَ من التحديات من حيث الإنتاج والتعاقد و حدث تأخير كبير في توفير السلع للمستفيدين.[135]

لم تستفد القطاعات الإنتاجية للاقتصاد بشكل كبير من المساعدات الإنسانية الدولية باستثناء صناعة الأغذية و بدرجة أقل الزراعة من خلال برامج الدعم للمزارعين الصغار والمتوسطين. تضرّرت المساعدات المقدّمة للشركات الخاصة الصغيرة (لإعادة) بدء أنشطتها - من خلال توريد معدّات معينة (مثل آلات الخياطة ومستلزمات تصفيف الشعر) أو من خلال القروض والمنح بشكل كبير - بسبب تفاقم التضخم الاقتصادي و ازدياد الفقر في البلاد، خاصةً بعد عام 2019، و كان هناك عيوب في البنى التحتية المحلية و نقص الكهرباء والمياه على سبيل المثال. تلقّى القطاع الزراعي بعض المساعدات من الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لكن كان القطاع بحاجة ماسّة إلى الاستثمارات البنيوية و المساعدات حيث لا يزال يعاني من استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج (بما في ذلك أسعار الوقود والأسمدة) و نقص موارد الطاقة (الكهرباء و الوقود) والسلع اللازمة و سوء إدارة المياه و تكرار الجفاف و آثار العقوبات و انهيار الليرة السورية و تعطّل سلسلة التوريد، إلخ. دفع هذا الوضع بعض المزارعين إلى التوقف عن نشاطهم و ترك أراضيهم من أجل سبل عيش أخرى في حين تراكمت لدى آخرين ديون كبيرة جداً أو بحثوا عن وظيفة ثانية لتغطية نفقاتهم الزراعية[136].

و لعبت الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والإقليمية دوراً، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أنشطتها وعملياتها، في توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية. أدى تدمير قطاعات واسعة من الاقتصاد والقطاع الخاص وعسكرة المجتمع والتهجير القسري لملايين السوريين خارج البلاد إلى انخفاض كبير في عدد اليد العاملة العاملة في البلاد. و أصبحت فرص العمل في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة أو البرامج التي تدعمها هذه المؤسسات على مر السنين مطلوبةً بشدة من قبل القوى العاملة المحلية في مناطق السيطرة المختلفة. من الصعب تقدير عدد الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ولكنه لا يتجاوز 100 ألف شخص غالباً في كافة أنحاء سوريا.

الأعداد التقديرية للعاملين مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العاملة داخل سوريا[137]

- قرابة 5000 فرد في شمال شرقي سوريا
- ما بين 20 ألف و 40 ألف فرد في شمال غرب سوريا
- حوالي 50 ألف في مناطق سيطرة الحكومة السورية

ويمثل هذا ما بين 2.7٪ و 3.3٪ أي بين 3.06 و 3.7 مليون عامل[138] و بلغت أكثر قليلًا من 10٪ من إجمالي قطاع الدولة العام (باستثناء الجيش و الخدمات الأمنية). لكن الأهم من عدد الأفراد العاملين في الوكالات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني، يمثّل هذا القطاع مصدراً أساسياً للتوظيف للمؤهلين والخريجين من القوى

133 رنا نصار، «الاستجابة لزلزال تركيا وسوريا: نصائح وموارد للعاملين في مجال الكاش"، شبكة كالب ، 9 آذار 2023، https://bit.ly/3MQq7IA

134 شهد المتوسط الوطني لسلة الإنفاق الوسطية - التي تُعرّف بأنها ما تتطلبه أسرة مكونة من خمسة أفراد من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية الشهرية على أساس منتظم أو موسمي، و تكلفتها - على سبيل المثال زيادة 30٪ بين كانون أول و آب 2022، منتقلةً من 611386 ليرة سورية (ما يعادل 245 دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ 2512 ليرة سورية / دولار أمريكي في هذا الوقت) إلى 797.030 ليرة سورية (317 دولار أمريكي)، بحسب برنامج الأغذية العالمي. ارتفع المكون الغذائي في سلة الإنفاق الوسطية بنسبة 21٪ بين شباط و آب 2022 بينما ارتفع المكون غير الغذائي بنسبة 28٪ خلال نفس الفترة، مثّل الغاز في السوق الموازية 40٪ من المكون غير الغذائي. في نيسان 2023، وصل متوسط سلة الإنفاق الوسطية إلى 1،360،326 ليرة سورية (208 دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ 6532 ليرة سورية / دولار أمريكي في ذلك الوقت) والذي كان 60٪ أكثر من العام السابق و 163٪ أغلى مما كان عليه في بداية سلسلة سلة الإنفاق الوسطية الحالية، أيلول 2021. برنامج الأغذية العالمي، "نشرة مراقبة أسعار السوق في سوريا، برنامج الأغذية العالمي، نيسان 2023"، 2 حزيران 2023، https://bit.ly/3WMAU9T

135 مقابلة مع أحد العاملين في وكالة من وكالات الأمم المتحدة في سوريا، أيلول 2022.

136 انظر جوزيف ضاهر، «ندرة المياه وسوء الإدارة والتلوث في سوريا»، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، حزيران 2022، https://bit.ly/3ppdtDD

137 بحسب عدّة مقابلات مع جهات متعددة عاملة في الميادين الإنسانية في سوريا.

138 بناءً على إحصائيات المركز السوري لبحوث السياسات والمكتب المركزي للإحصاء.

العاملة المحلية ممن لم يغادروا البلاد بعد. إنّ الرواتب التي تدفعها هذه المؤسسات للموظفين المحليين هي بالفعل أعلى بكثير من رواتب القطاعين العام والخاص السوريين، وكذلك في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية[139]. كما تقدّم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية عموماً التأمين الصحي للأفراد العاملين وكذلك لعائلاتهم، بينما تمنح نسبةٌ صغيرة فقط من المنظمات الدولية غير الحكومية الصغيرة والمتوسطة الحجم ذلك لموظفيها.

بالمقارنة، فإن الأجور وظروف العمل في مناطق النفوذ المختلفة بعيدة كل البعد عن القدرة على المنافسة. في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، يمكن للحارس والسائق العاملين في منظمة دولية غير حكومية أن يكسبوا على التوالي متوسط شهري قدره 660 و 700 دولار أمريكي، بينما يكون الحد الأدنى للأجور لموظفي القطاع الخاص وموظفي القطاع العام والخاص المشترك هو 92،970 ليرة سورية (ما يعادل 10.9 دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي 8542 ليرة سورية / دولار أمريكي). أمّا في الشمال الشرقي من سوريا فيتقاضى الموظفون المحليون بشكل عام رواتب تتراوح بين 200 دولار أمريكي (للحارس أو السائق مثلاً) إلى 600 دولار. و تتجاوز بعض الوظائف 1000 دولار أمريكي إن كانت أكثر تخصصاً و قد تصل في حالات محددة إلى 2000 دولار أمريكي، للأطباء أو المهندسين مثلاً. تمّ رفع الحد الأدنى للرواتب في مناطق الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي من سوريا في آذار 2023 إلى 560 ألف ليرة سورية (ما يعادل 123.8 دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ 4522 ليرة سورية / دولار أمريكي في تلك الفترة و في آب 2023 بسعر 65.56 دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ 8542 ليرة سورية/دولار أمريكي)، يظل هذا أقل بكثير من أجور المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه [140][141]. في الشمال الغربي، يمكن لحارس في منظمة غير حكومية أن يحصل على راتب شهري يتراوح بين 200 و 250 دولار أمريكي، بينما كان راتب الموظف في الحكومة السورية المؤقتة[142] في نيسان 2023 بين 600 و 1000 ليرة تركية شهرياً (ما بين 85 دولار و 143 دولار أمريكي في تلك الفترة)[143]. أدى الانخفاض المستمر لقيمة العملة التركية في صيف 2023 إلى تراجع أوضاع موظفي الحكومة السورية المؤقتة الذين يتقاضون رواتبهم بالليرة التركية.[144] تقدّر رواتب المهندسين والأطباء العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية وسطياً بنحو 700 دولار أمريكي وأكثر من 1000 دولار أمريكي شهرياً على التوالي.[145]

ومع ذلك يؤدّي تضاؤل المساعدات الإنسانية في السنوات القليلة الماضية إلى انخفاض عدد الموظفين و إلى مزيد من المنافسة بين السكان المحليين للحصول على فرص العمل. إذ تعدّ الأجور في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية مصدرَ دخلٍ مهم مقارنةً بالأجور المحلية و في كثير من الأحيان يتم إعادة توزيعها بين أفراد الأسرة الواحدة. لذا يصبح العمل في مثل هذا القطاع سبباً للمنافسة، وأحياناً الاستياء، بين المجتمعات المحلية. حيث سبّب أحياناً توظيف أفراد من أحياء أو قرى معينة بدلاً من أخرى توتراً بين السكان المحليين بسبب انتماءاتهم المختلفة لعائلات وقبائل معينة، كما هو الحال في دير الزور، بسبب ندرة فرص العمل[146]. بينّ أحد الموظفين في إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال الغربي أنه يتعين على المنظمات توخي الحذر في تعيين الموظفين بحسب موقعهم الجغرافي الأصلي من أجل منع التوترات داخل المجتمعات المحلية (سواء النازحين داخلياً أو غيرهم) و لمنع الشعور بالمحاباة تجاه منطقة معينة بدلاً من المناطق الأخرى[147].

عززت المساعدات الإنسانية الاستهلاك المحلي وشاركت في اقتصاد البلاد القائم على الاستهلاك. إن التوسع المستمر لبرامج المساعدات النقدية والقسائم يرمز إلى هذه الديناميكيات بعدة طرق. وفي الوقت نفسه، توسع التوظيف في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل كبير منذ عام 2011 وأصبحت مصدر مهم للدخل لقطاعات صغيرة من الأفراد العاملين في تلك المنظمات، مما يسمح لهم غالباً بمساعدة أسرهم الكبيرة.

---

139 يمكن أن تختلف الأجور بشكل كبير في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية حيث تدفع الأخيرة بشكل عام أكثر، و تعتمد على العديد من العوامل مثل حجم مشاريع المنظمة والميزانية السنوية. يكون لطبيعة العمل أيضاً تأثير على الراتب بين الأفراد الذين يعملون على جمع البيانات بينما يشارك الآخرون في المزيد من المهام التي تعتبر «أكثر تعقيداً" أو بحاجة إلى مزيد من التدريب مثل المدربين و المنسقين الميدانيين و مدراء المراكز و الأطباء و الخبراء الطبيين.

140 عنب بلدي، «الحد الأدنى للراتب 520 ألف ليرة .. "الإدارة الذاتية ترفع رواتب موظفيها» (بالعربية)، 28 آذار 2023، http://bit.ly/40CIFQH

141 وتعد سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أكبر جهة توظيف في شمال شرق البلاد، إذ يتراوح عدد موظفيها بين 200 ألف و230 ألف، منهم 100 ألف مسلح في القوات الأمنية (الأسايش) أو قوات سوريا الديمقراطية. سنان حتاحت، «الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا»، تقرير مشروع بحثي، فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية. اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، تشرين ثاني 2019، https://bit.ly/3vTWQBM

142 ويقدر إجمالي عدد الأفراد المسجلين رسمياً كموظفين في الحكومة المؤقتة ما بين 70 ألف و75 ألف عامل في قطاعي التعليم والصحة والجيش الوطني السوري. ومن المهم ملاحظة أن جزء كبير من موظفي التعليم والصحة العاملين رسمياً لدى الحكومة المؤقتة يتم تمويلهم من خلال الصناديق الإنسانية الدولية.

143 تبدأ رواتب الإداريين من 1200 ليرة تركية وتصل إلى 3000 ليرة (على التوالي 171 دولار و 428.6 دولار أمريكي). عنب بلدي، رواتب متدنية وتأخير متكرر: سياسة حل «الجيش الوطني» أو كسب الولاء"، 18 نيسان 2023، https://bit.ly/42aALiB

144 وصلت الليرة التركية إلى مستوى قياسي منخفض عند 26.9 مقابل الدولار الأمريكي في نهاية تموز 2023.

145 مقابلة مع موظف في فريق ملهم التطوعي، أيلول 2022

146 مقابلة مع فرد ناشط في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا، تشرين أول 2022.

147 مقابلة مع كادر أحد المنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال الغربي، أيلول 2022.

4. الديناميكيات السياسية أو المساعدات الإنسانية كأداة للتأثير والسيطرة والهيمنة

فيما يتعلق بالديناميكيات الاقتصادية للمساعدات الإنسانية التي تمّت دراستها في القسم الأخير يحلل هذا الفصل كيف حاولت الجهات الحكومية المحلية في مناطق النفوذ المختلفة السيطرةَ على تنظيم أو الإشراف عليه وتوزيع المساعدات الإنسانية كأداة لتعزيز سلطتها على المجتمع أو على الأقل محاولة التأثير عليه.

1،4 مناطق سيطرة الحكومة السورية: ضبط وتسييس تنظيم وتوزيع المساعدات الإنسانية الدولية

سعت الدولة السورية إلى السيطرة على كل شكل من أشكال تنظيم المساعدات الإنسانية لا سيما عند حدوث أزمات معينة مثل جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية[148] من خلال مؤسساتها وشبكات قوتها كأداة لتعزيز هيمنتها على المجتمع. تقود الأمانة السورية للتنمية، بقيادة أسماء الأسد، و الهلال الأحمر العربي السوري بشكل عام الجهود الإنسانية المحلية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية. ساهمت شبكات الكهرباء المختلفة التابعة للدولة في جهود الإغاثة في أوقات محددة ومعها رجال الأعمال التابعين للحكومة السورية ممن قدموا التبرعات وجمعت غرف التجارة والصناعة التبرعات ونظّمت المساعدات الإنسانية و كذلك حزب البعث والمنظمة التابعة له. و بالمقابل خضعت المبادرات المحلية أو الفردية، التي قامت لمساعدة السكان المتضررين أو توزيع المساعدات بشكل مباشر، بشكل عام للمراقبة عن كثب من قبل السلطات و قمعها أحياناً.

حاولت الحكومة السورية الاستفادة من المساعدات الإنسانية من خلال تفضيل التعاقد مع عدد كبير من الشركات الخاصة والأفراد الذين لهم صلات وثيقة بالحكومة السورية والمسؤولين السوريين في إطار المساعدات الإنسانية من قبل وكالات الأمم المتحدة[149]. أوضح أحد موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية أنّ الهلال الأحمر العربي السوري مثلاً – و هو الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في البلاد - يطلب بشكل عام التحقق من صحة كافة المناقصات قبل تنفيذها. و يكون لديهم أعضاء أو عدة أعضاء في لجنة الاختيار لتحديد الشخص أو الشركة التي ستربح العقود، مما يسمح لهم بتفضيل مقاولين محددين[150]. وقد استفاد من هذا الوضع شبكات رجال الأعمال المرتبطين بالدولة السورية.

تقوم الحكومة السورية بشكل عام بتسييس المساعدات الإنسانية و تعيق إيصالها إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. اقتصرت المساعدات عبر الحدود أولاً على معبر باب الهوى الحدودي الخاضع لسيطرة الحكومة السورية المؤقتة المدعومة من تركيا منذ تموز 2021. و قد استخدمت روسيا، بدعم من الصين، أصواتها في مجلس الأمن الدولي لتقليص هذه المعابر إلى واحد. أصرّت موسكو على تنسيق كافة العمليات الإنسانية مع دمشق ومنها. و بقيت العمليات بين خطوط التماس بين الشمال الغربي من البلاد والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة مقيدة للغاية، حيث لا تمثل سوى 1٪ من المساعدات التي تمر عبر معبر باب الهوى الحدودي.[151]

رغم نشاط وكالات الأمم المتحدة رسمياً في شمال شرق سوريا، إلا أنها تعتمد على حسن نية حكومة دمشق من حيث العمليات وتوفير المساعدات الإنسانية منذ أن أغلقت الأمم المتحدة معبر المساعدات الوحيد الذي يجلب مساعدات الأمم المتحدة إلى شمال وشرق سوريا في كانون الثاني 2020[152]. قبل الإغلاق لم يتلق سوى عدد محدود من مرافق الرعاية الصحية في شمال شرق سوريا الإمدادات عبر دمشق و اعتمد معظمها بشكل كبير على الإمدادات من الأمم المتحدة في العراق - التي يتم تسليمها عبر معبر اليعربية الحدودي. ذكر عمال الإغاثة الناشطون في الشمال الشرقي في تقرير لـ هيومن رايتس ووتش في عام 2020 أنّ فجوة التمويل الإجمالي لعام 2020 ستبلغ حوالي 40 مليون دولار، تضمنت حوالي 30 مليون دولار لتمويل قطاع الصحة ومستلزماته، لو بقي معبر اليعربية مفتوحاً، و مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي تمّ التعهد بها سابقاً لدعم الرعاية غير الصحية.[153]

148 جوزيف ضاهر، «مؤسسات الدولة وشبكات النظام كمقدمي خدمات في سوريا»، تقرير مشروع البحث، مشروع تحديات انتقال سوريا، اتجاهات الشرق الأوسط لمعهد الجامعة الأوروبية ومركز جنيف للسياسات الأمنية، حزيران 2020، https://bit.ly/3IgC72a

149 أظهر تقرير نشره برنامج التنمية القانونية السورية ومرصد الشبكات السياسية والاقتصادية في عام 2022 أنّه كانت "حصة أموال (الأمم المتحدة) التي تذهب إلى الشركات التي يخضع أصحابها إلى عقوبات من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة هي 23% على الأقل (68 مليون دولار أمريكي)».

150 مقابلة مع موظف في منظمة دولية غير حكومية عاملة في سوريا، آب 2022.

151 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، «أعقاب الزلازل في سوريا»، 21 شباط 2023، http://bit.ly/3mf0CWv

152 عنى إغلاق معبر اليعربية الحدودي أنّ الأمم المتحدة لم تعد قادرة على نقل أي مساعدات عبر كردستان العراق إلى شمال شرق سوريا واضطرت للعمل من خلال الحكومة المركزية في دمشق مما ترك العبء على المنظمات غير الحكومية العاملة خارج منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات عبر كردستان العراق.

153 هيومن رايتس ووتش (2020)، «سوريا: القيود على المساعدات يعيق الاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد»، https://bit.ly/2WAq4Xd

بيّن أحد الناشطين في المجال الإنساني في الشمال الشرقي ممن تمّت مقابلتهم أنّ «على الأمم المتحدة أولاً أن تطلب الإذن من محافظ محافظة الحسكة (التابعة للحكومة السورية) للعمل في منطقة معينة في الشمال الشرقي، و حتى عند منح الإذن فإنّ دمشق غالباً ما تحد من تقديم المساعدات التي تقدمها الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في هذه المناطق كتقييد عدد الشاحنات على سبيل المثال الموصلة للمساعدات أو الحد من وصولها إلى منطقة معينة «[154]. كما لا تتمتع منظمات الأمم المتحدة إلا بإمكانية الوصول إلى المخيمات الخمسة «الرسمية» للنازحين داخلياً و هي الهول والعريشة والروج ونوروز والمحمودلي، و التي تستضيف ما يقرب من 90 ألف فرد، من أصل أكثر من 12 مخيم ومستوطنة «غير رسمية» في الشمال الشرقي تستوعب حوالي 120ألف فرد[155]. في الوقت نفسه، تقتصر أنشطة الهلال الأحمر العربي السوري في منطقة الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا على مناطق معينة من مدينتي القامشلي والحسكة الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية وعدد محدود من مخيمات اللاجئين في الشمال الشرقي[156]. و قد اتُّهمت الحكومة السورية والأجهزة الأمنية المرتبطة بها في مدينتي الحسكة والقامشلي شمال شرقي البلاد، في تقرير صادر عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة نُشر في حزيران 2022، بتقديم جزء من المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة لعناصر جيشها وأمنها وأعضاء حزب البعث الحاكم وعائلاتهم. يتم اقتصاص المساعدات على حساب المستفيدين الشرعيين و معظمهم من النازحين المقيمين في المخيمات عبر المدينتين وضواحيهما. و أرجع التقرير هذا التلاعب بالمساعدات الإنسانية إلى قدرة الحكومة السورية على السيطرة على المساعدات الإنسانية و لاعتماد وكالات الأمم المتحدة في توزيع المساعدات على شركاء محليين مرتبطين بالحكومة، بشكل رسمي أو شبه رسمي، و تقديم مثل هذه المساعدات إلى المنطقة عبر مطار القامشلي أو الطرق البرية و جميعها تحت سيطرة الدولة السورية[157].

2,4 الشمال الغربي - المساعدات الإنسانية كأداة لتعزيز سلطات الحكم المحلي

هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ السورية

تُدار المناطق الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام من قبل حكومة الإنقاذ السورية التي تعمل كغطاء للإدارة المدنية لهيئة تحرير الشام في محافظة إدلب وقطاعات من ريف حلب الغربي. و تكون وزارة التنمية والشؤون الإنسانية التي تأسست في عام 2019 مسؤولةً عن تنظيم أنشطة كافة المنظمات العاملة في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام و الإشراف عليها أيضاً، ليس فقط مؤسسات الإغاثة الخاصة بهم. كما أنّها تتحكم في مخيمات النازحين من خلال التواصل المستمر مع مسؤولي المخيم، خاصةً و أنّ هؤلاء المسؤولين يتم تعيينهم بناءً على علاقاتهم الشخصية أو «بتزكية» من الموظفين في وزارة التنمية والشؤون الإنسانية[158]. يعد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا بمثابة الوسيط في المفاوضات مع السلطات المرتبطة بهيئة تحرير الشام و هو يساعد المنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمال الإغاثة لتجاوز العقبات القانونية والسياسية للعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام. في هذا الإطار، تمّ تشكيل «مجموعة عمل الوصول» لتسهيل التواصل مع السلطات المرتبطة بهيئة تحرير الشام. ويتعين على جميع المنظمات الإغاثية في المنطقة الحصول على ترخيص من وزارة التنمية والشؤون الإنسانية التابعة لحكومة الإنقاذ وإبلاغ الوزارة بأنشطتها العامة.[159]

كان هناك استعداد واضح من قبل هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ في السنوات القليلة الماضية للظهور كممثل عقلاني أمام الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية سعياً لشكل من أشكال تطبيع حكمها[160]. وقد أدى ذلك بشكل ملحوظ إلى إتاحة المزيد والمزيد من المساحة أمام منظمات غير حكومية معينة للعمل في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة، والتي تفتقر فيها السلطات الحاكمة المحلية إلى الموارد المالية والخبرة161. في إدلب، يتم تمويل المدارس الابتدائية إلى حد كبير من خلال منحة المناهل، وهي منحة مالية مقدمة من بريطانيا العظمى (سابقاً أيضاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) لدعم التعليم، بينما بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية، يتم تمويلها من قبل المنظمات ذات التوجه التعليمي مثل بنفسج و إحسان و الناس. إلا أن هذا الدعم المالي غير منتظم ولا يغطي سوى 50% من نفقات العام الدراسي، في حين استمر التمويل المخصص للتعليم في التضاؤل. و أدى هذا الوضع إلى توسع قطاع التعليم الخاص في إدلب، والذي قُدر

154 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرقي سوريا، تشرين ثاني 2022.

155 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرقي سوريا، تشرين ثاني 2022.

156 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرقي سوريا، آب 2022.

157 سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «شمال شرق سوريا: الوكالات الحكومية تمنع عشرات الآلاف من سلال مساعدات الأمم المتحدة»، 28 حزيران 2022، https://bit.ly/3U0M1KC

158 مقابلة مع بسام الأحمد، مدير سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين أول 2022. مقابلة مع فرد منخرط رسمياً في قطاع المنظمات غير الحكومية في إدلب، حزيران 2022.

159 مقابلة مع بسام الأحمد، مدير منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين الأول 2022

160 وقد شهدنا ذلك بشكل خاص في أعقاب زلزال شباط 2023، حيث كان للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية مطلق الحرية في عملياتها (انظر التقرير 3).

161 مقابلة مع خبير تربوي ناشط في شمال غرب سوريا بين عامي 2013 و2022، تموز 2023

بنحو 450 مدرسة خاصة نهاية عام 2022.[162] [163]وفي الوقت نفسه، تسعى حكومة الإنقاذ السورية إلى تنظيم توزيع المساعدات بطريقة منهجية ومنظمة، لا سيما من خلال إنتاج وتزويد الجهات الإنسانية ببياناتها الخاصة فيما يتعلق باحتياجات المجتمعات المحلية واختيار المستفيدين.[164]

استمرت بعض سياسات وإجراءات هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ في مواجهة مظهر «الانفتاح» هذا وأدت إلى الفساد والإجراءات الاستبدادية. في بعض الحالات تدخلت هيئة تحرير الشام و سلطات حكومة الإنقاذ السورية والمؤسسات والمنظمات التابعة لها في عمل المنظمات غير الحكومية وعملياتها[165]، وقد فرضت ضرائب على بعض مشاريع المنظمات[166] أو أجبرتها على الانصياع للأوامر التي أطلقها مسؤولون معينون في حكومة الإنقاذ لتوزيع حصص الإغاثة أو المال النقدي أو السلل الغذائية على مجتمعات أو أفراد معينين غالباً ما يكونون مقربين من السلطات المحلية بدلاً من الأفراد الموجودين على قوائم المنظمات غير الحكومية.[167] كما أجبروا بعض المنظمات غير الحكومية على العمل في مخيمات لاجئين أو مواقع معينة يتواجد فيها أفراد الهيئة أو السكان المؤيدون لهم.[168] [169] كانت تلك المنظمات غير الحكومية المهددة ملزمة باتباع هذه القيود و إلا فلن تكون قادرة على العمل على الأرض[170].

كما أوضح شرطي سابق في هيئة تحرير الشام أن المنظمات غير الحكومية غالباً ما «تُجبر على ضم بعض المدنيين أو الأشخاص الموالين أيديولوجياً للهيئة بهدف تحسين صورتها أمام المجتمع وتقديمها على أنها السلطة التي تهمّها مصلحة السكان و تسعى لتوفير فرص عمل لهم»[171]. أوقفت عدة منظمات (مثل مؤسسة كرم وسبل الشام) أعمالها الإغاثية في محافظة إدلب بسبب القيود والشروط المستمرة والمتزايدة التي تفرضها هيئة تحرير الشام[172].

مع بداية صيف 2022 تمّ فرض إجراءات جديدة على المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام بهدف زيادة السيطرة على أنشطة الأولى والحد من أنشطة معينة تعتبر تحدياً لإيديولوجيا الهيئة. أوقفت هيئة تحرير الشام العديد من المشاريع الداعمة للنساء، لا سيما سكان المخيمات، بحجة نشر أفكار مخالفة لفكر الهيئة.[173] و أوضح الصحفي جلال سليمان أن هيئة تحرير الشام منعت «كافة المشاريع المتعلقة بدعم وتمكين وتثقيف المرأة كما قامت بمحاكمة العديد من الناشطات النسويات في منطقة سيطرتها و أغلقت مراكز تقدم التدريب والدعم النفسي و الاستشارة للنساء، لا سيما في مدينة الأتارب في ريف حلب الغربي».[174]وبشكل أكثر عمومية، اعتقلت هيئة تحرير الشام المعارضين السياسيين والصحفيين والناشطين والمدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم منتقدين لهيئة تحرير الشام، بحسب مختلف منظمات حقوق الإنسان.

162 عامر المصطفى، "نظام التعليم في شمال غرب سوريا: طريق طويل أمامنا"، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 9 حزيران 2023، https://bit.ly/3JYeRrE

163 عدا عن كونها مصدر للدخل من خلال رسوم الترخيص والتسجيل، توفر المدارس الخاصة المزيد من الفرص لتقديم إطار تعليمي أكثر انسجاماً مع أيديولوجية هيئة تحرير الشام، على الرغم من أن المدارس العامة والخاصة تستخدم مناهج مماثلة تم تقديمها قبل عام 2011، مع القليل من التعديلات فقط (مثل كافة الإشارات إلى الحكومة السورية). في آب 2023 على سبيل المثال، أصدرت وزارة التعليم في حكومة الإنقاذ قرار يقضي بفرض سلسلة من القيود على المدارس الخاصة المحلية، مثل حظر الرسومات على الجدران والموسيقى وقصات الشعر بشكل خاص للذكور، وإلزام الطالبات/المعلمات بارتداء الزي الإسلامي.

164 مقابلة مع الباحث سنان حتاحت، تموز 2023.

165 مقابلة مع بسام الأحمد، مدير منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين الأول 2022؛ مقابلة مع أحد الأشخاص المنخرطين رسمياً في قطاع المنظمات غير الحكومية في إدلب، حزيران 2022؛ مقابلة مع أحد أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في الشمال الغربي، تموز 2023؛ كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية أن «هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ السورية التابعة لها حاولت تنظيم تقديم المساعدات والخدمات أو الاستفادة منها أو التدخل فيها في مناطق الشمال الغربي. وشمل ذلك محاولات فرض «ضرائب» ورسوم على المنظمات الإنسانية، وفرض بروتوكولات الترخيص والتسجيل، والتدخل في اختيار المستفيدين وتوزيع المساعدات". (مقتبس من وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: سوريا"، مراجعة في 20 تموز 2023، https://bit.ly/3O3A2K7)

166 أوضح شرطي سابق في هيئة تحرير الشام أن هيئة تحرير الشام تجبر «المنظمات غير الحكومية على دفع مبلغ من المال بالعملة الصعبة شهرياً مقابل مواصلة أعمالها الإغاثية في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. كما تقوم الحركة باقتطاع ما يصل إلى 10% من المساعدات الإغاثية التي تقدمها هذه المنظمات غير الحكومية". جلال سليمان، "جماعة جهادية في إدلب السورية تسعى للسيطرة على المنظمات غير الحكومية"، المونيتور، 8 حزيران 2022، https://bit.ly/3PelOF0؛

167 مقابلة مع الباحث سنان حتاحت، تموز 2023.

168 منع مخيم المدينة المنورة الواقع في منطقة مخيمات باريشا من الحصول على المساعدات الإغاثية لأكثر من أربعة أشهر في عام 2021 نتيجة خلاف بين جمعية التعاون الخيرية التي تدير شؤون المخيم و وزارة التنمية والشؤون الإنسانية. مقابلة مع بسام الأحمد، مدير منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين الأول 2022

169 الباحث سنان حتاحت يوضح أنه في محاولة للسعي إلى تنظيم أكثر رسمية لتوزيع المساعدات في مخيمات ومواقع محددة وتقليل اتهامات الفساد المرتبطة بها، اقترحت حكومة الإنقاذ منذ بداية عام 2022 على المنظمات غير الحكومية آلية لتوصيل المساعدات تعتمد على دراساتهم الخاصة لتقييمات الاحتياجات في هذه المناطق تشير إلى المجتمعات الأكثر احتياجاً إلى المساعدات.

170 مقابلة مع فرد منخرط رسمياً في قطاع المنظمات غير الحكومية في إدلب، حزيران 2022؛ مقابلة مع بسام الأحمد، مدير منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين الأول 2022

171 جلال سليمان، "جماعة جهادية في إدلب السورية تسعى للسيطرة على المنظمات غير الحكومية"

172 مقابلة مع بسام الأحمد، مدير منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين الأول 2022

173 ذكرت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا أن المنظمات التي تتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي تأثرت بشكل غير متناسب في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. (مقتبس من وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: سوريا"، مراجعة في 20 تموز 2023، https://bit.ly/3O3A2K7

174 جلال سليمان، «الجماعة الجهادية في إدلب السورية تسعى للسيطرة على المنظمات غير الحكومية»، المونيتور ، 8 حزيران 2022، https://bit.ly/3PelOF0

مناطق سيطرة الحكومة التركية و الحكومة السورية المؤقتة

يقع ما تبقى من شمال غرب البلاد تحت سيطرة السلطات التركية والقوات العسكرية السورية التي تعمل بالوكالة عنها.[175] أنشأت السلطات التركية مجالس محلية تخضع نظرياً للحكومة السورية المؤقتة لكنها تتلقى أوامر تنفيذية مباشرةً من تركيا. ومع ذلك، تتميز هذه المناطق بالفئوية وغياب المصلحة التركية لتمكين سلطة مركزية. و غالباً ما تشارك الجهات الفاعلة المحلية في أشكال مختلفة من المنافسة والصراعات على المصالح لا سيما الجماعات المسلحة.

و لذلك تخضع المساعدات الإنسانية في تلك الأراضي للهيمنة التركية التي مارست سلطتها بأوامر من الولاية التركية لغازي عنتاب و هاتاي و كيليس و شانلي أورفا. يتم إخطار كافة التراخيص الرئيسية من قبل المسؤولين الأتراك. تكون بنية السلطة كما يلي:

- الوالي - المحافظ
- سكرتير الوالي، دوره الاساسي تنفيذ قراره
- خبراء / نواب يعملون مع مكاتب الوالي في مختلف المجالات (في الزراعة ، والتعليم ، إلخ)[176]

تنعقد في المناطق التابعة لولاية كيليس اجتماعات شهرية تجمع كافة المنظمات غير الحكومية العاملة في تلك المناطق. يتم تنظيم الاجتماعات في مكتب الوالي في كيليس. يحاول الوالي تحديد الأهداف لكل قطاع ومحاولة توزيع أدوار معينة لكل منظمة. هناك تنسيق ضعيف بين الجهات الفاعلة الإنسانية وهذه الاجتماعات غير فعالة بما فيه الكفاية من حيث التنفيذ[177]. كما تخضع مقاطعات عفرين السبع لسلطة والي هاتاي الذي يساعده مجموعة من النواب الذين يشرف كل منهم على منطقة في عفرين.

في هذا السياق فإنّ المنظمات غير الحكومية العاملة في تلك المناطق عليها التسجيل في تركيا. لا يمكن للمنظمات غير الحكومية العمل والتعاون مع المجالس المحلية دون إذن من الوالي التركي. و تتبع المجالس المحلية رسمياً للحكومة المؤقتة لكن تمتثل غالبيتها لمعظم الأوامر الصادرة عن نواب الوالي الأتراك. فهم يشرفون على خطط التنمية و الاقتصاد إلى جانب النفقات. كما لا تستطيع المجالس المحلية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية دون التشاور مع الحاكم التركي. و يشمل ذلك أموراً مثل المطالبة بدعم مالي كبير أو إنشاء منطقة صناعية أو فتح سوق للخضار، وكل ذلك يتطلب التنسيق مع الوالي التركي.[178] في حالة عفرين، تُدفع الأجور والمخصصات المالية لموظفي المجالس شهرياً من أنقرة كمنح مالية يقدّمها الوالي. قد تقدّم قطر في بعض الحالات مدفوعات شهرية من خلال الحكومة التركية، في حين يتم خصم بعضها من عائدات الضرائب والرسوم بحسب تقرير سوريون من أجل الحقيقة والعدالة[179].

في أعقاب الانقلاب العسكري الفاشل لجزء صغير من الجيش التركي في عام 2016 ازدادت الضغوط على المنظمات غير الحكومية وعملياتها من قبل المسؤولين الأتراك لفترة من الزمن. ثمّ تركت السلطات التركية تدريجياً مساحة أكبر للمنظمات غير الحكومية للعمل في مناطقها بسبب قدرتها على جلب الأموال من الخارج سواء من خلال التمويل التجميعي ومن المجتمع الدولي و خاصةً الدول الغربية.[180]

---

175 خلقت العمليات العسكرية التركية في سوريا منذ عام 2016 أربع مناطق حدودية سمّيت كل منها باسم العملية العسكرية التي استولت من خلالها تركيا على تلك الأراضي. أدّت عملية درع الفرات في عامي 2016 و 2017 إلى سيطرة تركيا على شمال محافظة حلب. في عام 2018 استولت تركيا على شمال غرب محافظة حلب من خلال عملية غصن الزيتون. في عام 2019 استخدمت عملية نبع السلام لاحتلال مناطق شرق نهر الفرات. في عام 2020 شنّ الجيش التركي عملية في إدلب أطلق عليها اسم درع الربيع.

176 مقابلات مع أربعة أفراد من العاملين في القطاع الإنساني والمنظمات غير الحكومية في شمال غرب سوريا، آب و أيلول 2022

177 نفس المصدر

178 انظر وليد النوفل، «12 عام على مؤسسات «الثورة» الخدمية في ظل السلطة التركية»، سيريا دايركت، 18 آذار 2023، https://bit.ly/3JQD2bP؛ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «عفرين/جنديرس: مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية تقطع مئات الأشجار لبناء قرية غير قانونية»، 20 أيلول 2022، https://bit.ly/3QXH1DO؛ خير الله الحلو، "عفرين تحت السيطرة التركية: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، اتجاهات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، تموز 2019، https://bit .ly/3K4F4Vv

179 سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «عفرين / جنديرس: إحسان للإغاثة والتنمية تقطع مئات الأشجار لبناء قرية غير شرعية»، https://bit.ly/3QXH1DO

180 مقابلة مع عدة أفراد منخرطين في القطاع الإنساني و المنظمات غير الحكومية في إدلب، تموز 2022

تعدّ المنظمات الإنسانية التركية و منها آفاد و إي هـ هـ و وقف الديانة و الهلال الأحمر التركي جهاتٌ فاعلة مهمة في الشمال الغربي. فهي تسهّل عمل وعمليات الجمعيات المحلية التي تتعاون معها و تشكل شراكات معها في برامج مختلفة. تهتم آفاد والهلال الأحمر التركي مثلاً بالعمليات عبر الحدود لسلع و منتجات معينة تستوردها المنظمات غير الحكومية السورية إلى الشمال الغربي. وفي الوقت نفسه، يجب تنسيق تنفيذ برامج إنسانية محددة مع آفاد، على سبيل المثال يتعين على أي منظمة ترغب في تقديم المساعدات للمخيمات في ريف حلب الشمالي التنسيق مع آفاد وإلا تمنع عمليات أي جهة كانت دون هذا التعاون.[181]

كما لعبت آفاد و منظمة إي هـ هـ دوراً رئيسياً في المساعدة على تعزيز السيطرة التركية واحتلال الأراضي السورية فضلاً عن تقديم الخدمات لمقاتلي الجيش الوطني السوري التابع للسلطات التركية. تعمل منظمة إي هـ هـ على تسهيل أنشطة توطين المقاتلين وعائلاتهم في جبل الأحلام وعفرين، فيما تتمتع العديد من الجماعات المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري بعلاقات وثيقة مع منظمة إي هـ هـ.[182]

إنّ أحد أهم الأمثلة على مساعدة هيئة الإغاثة إي هـ هـ للسيطرة التركية على هذه المناطق هو مشروع إسكان ضخم في منطقة عفرين المعروفة تاريخياً على أنها منطقة ذات أغلبية كردية سورية. فرّ حوالي 137 ألف شخص، غالبيتهم من الأكراد، من هذه المنطقة إلى الشمال الشرقي وكردستان العراق نتيجةً للعمليات العسكرية التي قادتها تركيا و احتلال عام 2018. تقود عدّة فصائل عسكرية داخل الجيش الوطني السوري مشروع الإسكان وبتعليمات من السلطات التركية[183]. تمّ تخصيص المشروع السكني لإيواء مقاتلي الجيش الوطني وعائلاتهم في عفرين. وهي مدعومة من قبل العديد من المنظمات المحلية والدولية التي تشارك أيضاً في تمويل المشروع. تعدّ منظمة إي هـ هـ من بين المنظمات الرئيسية التي تموّل المشروع وقد زوّدت كل مستفيد بمواد بناء تبلغ قيمتها حوالي 1000 دولار أمريكي[184]. لكن الأمر المثير للجدل هو مشاركة العديد من المنظمات الإنسانية سواء المحلية والإقليمية في سياسة التغيير الديموغرافي التي خطّطت لها الحكومة التركية بمساعدة ميليشيات الجيش الوطني في عفرين من خلال عملياتها وبرامجها. فقد ساعدت تلك المنظمات و بشكل ملحوظ فئات سكانية و مجتمعات معيّنة دون سواها من خلال تزويدهم بالمساعدات النقدية أو بعض الموارد. كما شجّعت تلك المنظمات مجتمعاتٍ معينة من النازحين داخليّاً على توطين نفسها في المناطق التي كانت تقطنها أغلبية كردية سابقاً و إلا تتوقف عن تقديمها للمساعدات الإنسانية لتلك المجتمعات[185].

منذ عام 2018 تشير التقديرات إلى بناء 19 مستوطنة سكنية في عفرين بموافقة ومساعدة السلطات التركية و بتمويل من منظمات مختلفة منها الجمعيات الفلسطينية (جمعية العيش بكرامة) و الأيادي البيضاء التابعة لتركيا وغيرها من المنظمات التابعة لقطر والكويت[186].

181 وليد النوفل، "12 عام على مؤسسات "الثورة" الخدمية في ظل السلطة التركية"

182 سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «المستوطنات السكنية في عفرين: هندسة ديمغرافية أم مشاريع إسكان للنازحين؟»، 8 حزيران 2022، https://bit.ly/3uysmGE

183 بحسب منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فإنّ "رحمي دوغان، حاكم ولاية هاتاي التركية هو أحد المسؤولين عن بناء القرية السكنية. وأضافت أنّ دوغان منح العديد من المنظمات الإغاثية المحلية والدولية و كذلك المجلس المحلي لمدينة عفرين الضوء الأخضر لبدء أعمال بناء المشروع على سفوح الجبل وتقديم الخدمات للقرية. تمّ إرسال تصريح البناء بعد أن قامت عدة جماعات معارضة مسلحة، و لا سيما الجبهة الشامية، بتقديم اقتراح المشروع إلى السلطات التركية «. (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، «المستوطنات السكنية في عفرين: هندسة ديمغرافية أم مشاريع إسكان للنازحين؟»، 8 حزيران 2022 ، https://bit.ly/3uysmGE

184 في تقرير مفصل، أوضحت منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ المقاتلين التابعين للجيش الوطني وعائلاتهم القادمون من مناطق ريف دمشق وحمص وحماه كانوا المستفيدين الرئيسيين من المشروع، و فقط 25٪ من المستفيدين هم من المدنيين.

185 مقابلة مع بسام الأحمد، مدير سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تشرين أول 2022.

186 جمال إيما، «تركيا تؤسس مستوطنة جديدة في عفرين السورية»، وكالة نورث برس، 21 أيار 2023، https://bit.ly/3N40GDn

3.4 الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا بين السيطرة والانفتاح

تشمل المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا أجزاءً من محافظات الحسكة والرقة ودير الزور.[187] تستضيف هذه المنطقة حوالي 3.2 مليون نسمة، مع أكثر من 1.9 مليون شخص محتاج للمساعدات الإنسانية منهم 655.400 نازح[188].[189]

يقوم مكتب الشؤون الإنسانية للإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا بتسجيل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية. بحسب تقرير كتبته منظمة إمباكت في عام 2021 فإنّ أولويات مكتب الشؤون الإنسانية «تركز على توجيه العمل الإنساني ... و هو يعقد اجتماعاً شهرياً مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية لمناقشة الاحتياجات والأولويات بالإضافة إلى الموارد المتاحة»[190]. لكل كانتون مكتب الشؤون الإنسانية الخاص به، حيث يجب على المنظمات التسجيل لتتمكن من بدء أنشطتها وعملياتها. هناك مستوى إضافي من التسجيل للمنظمات العاملة في مخيمات النازحين. يعدّ الهلال الأحمر الكردي أكبرَ جهة محلية فاعلة في شمال شرق سوريا[191]. تأسس عام 2012 بدعم من المنظمة الدولية هيفا سور إ كوردستاني التي تعمل منذ عام 1993 و مسجلة كمنظمة دولية غير حكومية في إقليم كردستان العراق و مع الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. ينسق الهلال الأحمر الكردي مع المجالس المدنية المحلية وكذلك مع المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا.

إلى جانب مكتب الشؤون الإنسانية ومركز الهلال الأحمر الكردي يوجد منتدى شمال شرق سوريا. تأسس عام 2016 (و تمّ الاعتراف به رسميّاً في عام 2017) و هو مؤلف من حوالي 40 منظمة مسجلة لدى الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا و هذا يشمل الغالبية العظمى من المنظمات الدولية غير الحكومية مع 5 أو 6 منظمات محلية فقط[192]. و يعدّ هذا المنتدى آليةَ التنسيق الإنساني الأساسية في الشمال الشرقي و هي تعادل في بعض النواحي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا في بقية سوريا. و هي منصة تنسيق للمنظمات الدولية غير الحكومية غالباً و تشمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية. لديها ثلاث وظائف رئيسية: تمثيل أعضائها مع مختلف أصحاب المصلحة و التنسيق بين مختلف القطاعات العاملة في شمال شرق سوريا و مناصرة السكان المحليين في شمال شرق سوريا. هناك اجتماعات منتظمة بين المنتدى و مكتب الشؤون الإنسانية في الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. و قد وصف أحد الأفراد ممن تمّت مقابلتهم هذه الاجتماعات بأنّها «مدخلاً لإثارة أنواع مختلفة من القضايا المتعلقة بأنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية وكذلك الاستجابة في القطاعات المختلفة»[193]. لا تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في شمال شرق سوريا بشكل عام في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة باستثناء المجلس النرويجي للاجئين وقليل من المنظمات الأخرى. لكن و نتيجة انعدام الأمن في الشمال الشرقي فإنّ عدداً كبيراً من المنظمات الدولية غير الحكومية تقدّم التبرعات والدعم اللوجستي بالاعتماد على المنظمات المحلية في العمل الميداني، في الخطوط الأمامية، بحسب تقرير صادر عن مركز معلومات روجافا[194].

لم تعاني عموماً معظم المنظمات من عقبات حقيقية في التسجيل لدى سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا و كذلك في عملياتها وأنشطتها اليومية.[195] تعتبر الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا السلطةَ التي تتيح الحيّز الأكبر لتنفيذ المشاريع الإنسانية بالحد الأدنى من التدخل من قبل مؤسسات الدولة، بحسب مقابلات مختلفة، مقارنةً بمناطق نفوذ أخرى[196]. تعتمد العلاقات بين المنظمات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية و وكالات الأمم المتحدة مع الإدارة الذاتية على

187 تنقسم دير الزور إلى قسمين: منطقة الجزيرة الواقعة شمال وشرق النهر و هي خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، و سهول الشامية جنوب وغرب النهر و التي تسيطر عليها إلى حد كبير الحكومة السورية و حلفاؤها.

188 منظمة الصحة العالمية، «نداء عاجل 2022، شمال شرق سوريا»، كانون ثاني 2022، bit.ly/3U6zkwM

189 قدّر عضو في منظمة غير حكومية عاملة في الشمال الشرقي عدد سكان الشمال الشرقي بحسب دراسة أجرتها منظمته. مقابلة مع عضو في منظمة غير حكومية عاملة في الشمال الشرقي، 19 نيسان 2023.

190 إمباكت، «الأولويات و اتخاذ القرار: محددات التخصيص المحلي للمساعدات في شمال شرق سوريا»، 2021.

191 لديها 54 مركز طبي. بالإضافة إلى المتطوعين، يبلغ عدد الأفراد العاملين في الهلال الأحمر الكردي حوالي 1660 شخص. الهلال الأحمر الكردي، «الوطن»، تشرين أول 2022، http://bit.ly/3mmHW7i

192 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا، تشرين أول 2022.

193 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا، أيلول 2022.

194 مركز معلومات روجافا، «شرح: المنظمات غير الحكومية في شمال وشرق سوريا - عقبات سياسية وإنسانية» آب 2020، https://bit.ly/3SoGb45

195 بحسب باحث عامل في الشمال الشرقي فإنّ ازدياد الأموال المخصّصة لبرامج دعم الاستقرار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية لمدينتي الرقة ودير الزور منذ عام 2019 وعدم قدرة سلطات الإدارة الذاتية على التأثير في توزيعها واستخدامها أدّى إلى مساحة أكبر للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للعمل، مع سيطرة خفيفة لسلطات الإدارة الذاتية. مقابلة مع باحث عامل في الشمال الشرقي، أيار 2023.

196 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا، آب 2022. مقابلة مع عضو في سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تموز 2022. مقابلة مع عضو في منظمة غير حكومية عاملة في الشمال الشرقي، 19 نيسان 2023.

جوانب مختلفة مثل مستوى المؤسسات التي يتم التواصل معها (الكوميونات، داخل الوزارات، الوزراء، إلخ) أو طبيعة البرنامج (الاستقرار أو الإنسانية) و كذلك على ماهية الممولين.

عانت بعض المنظمات من تحديات و قيود لأسباب أمنية في فترات زمنية معينة. فقد حدثت حالات اعتقال ضد أفراد يعملون في منظمات غير حكومية للاشتباه في صلاتهم السياسية بتركيا أو المعارضة السورية الرسمية (الائتلاف الوطني السوري) أو الذين يُعتبرون مقربين من قادة حكومة إقليم كردستان - عائلة البارزاني - بسبب انتقاداتهم الصريحة للإدارة الذاتية و سياساتها. يتم إطلاق سراح الأفراد بشكل عام خلال أيام قليلة من اعتقالهم لا سيما إذا كان المانحون للمنظمات غير الحكومية من الدول الغربية.[197] كما كانت هناك أشكال من الاحتجاجات ضد سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، كما هو الحال في مدينة دير الزور، ولكن أكثر ارتباطاً بالمنافسة بين النخب المحلية للسيطرة على أنواع مختلفة من الموارد وتوزيعها من قبل المؤسسات المدنية، بما في ذلك إدارة الشؤون الإنسانية أو لجان الوقود. أدى هذا الوضع من الخلل المؤسسي في دير الزور إلى إتاحة مساحة أكبر للعمل لصالح المبادرات المحلية التي يقودها المجتمع المدني والمجتمعات القبلية. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لنسبة كبيرة من الخدمات العامة وجهود إعادة الإعمار التي تقودها بشكل أساسي المنظمات غير الحكومية المحلية التي تتلقى تمويل دولي، بحسب الباحث فيليكس ليجراند.[198]

أعربت السلطات المحلية عن رغبتها في رؤية المزيد من المساعدات الإنسانية من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية المقدمة إلى المناطق الحضرية و تلك المكتظة بالسكان بدلاً من الأطراف، بحسب ما قال أحد الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم من منتدى شمال شرق سوريا[199]، و عضو في منظمة غير حكومية محلية عاملة هناك[200]. تمّ توجيه تمويل دعم الاستقرار في الشمال الشرقي في السنوات القليلة الماضية إلى الرقة غالباً بعد تحرير المدينة من الدولة الإسلامية في العراق والشام و مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. و قد أدّى هذا الوضع إلى قدوم المنظمات غير الحكومية المقيمة في أربيل إلى هذه المناطق لبدء البرامج الممولة لدعم الاستقرار، و التي تتنافس أحياناً مع المنظمات غير الحكومية المحلية[201].

197 مقابلة مع عدة أشخاص ينشطون في شمال شرق سوريا بين أيلول 2022 وأيار 2023

198 انظر فيليكس ليجراند، «القبلية السياسية في دير الزور: جذور عودة تنظيم الدولة الإسلامية» (بالفرنسية)، CAREP، 31 أيار 2023، https://bit.ly/3pXtggM

199 مقابلة مع ناشط في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا، أيلول 2022.

200 مقابلة مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية عاملة في شمال شرق سوريا، 19 نيسان 2023.

201 مقابلة مع باحث ناشط في شمال شرق سوريا، أيار 2023.

خاتمة

ازدادت أهمية المساعدات الإنسانية الدولية لسكان سوريا والاقتصادات المحلية في سوريا بشكل كبير في العقد الماضي مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. كما زاد عدد منظمات المجتمع المدني في البلاد بشكل ملحوظ بعد اندلاع الانتفاضة في عام 2011. ظلّت الدول (أو دول الاتحاد السياسي والاقتصادي فوق الوطني مثل الاتحاد الأوروبي) هي أهم مصادر التمويل للمساعدات الإنسانية الدولية. كانت الدول التي عارضت بشكل عام الدولة السورية و فرضت عليها عقوبات واسعة من أهم المساهمين في الأزمة الإنسانية السورية و على الأخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية تليها دول الخليج. بالمقابل، ساهم حلفاء الحكومة السورية، روسيا وإيران والصين، بشكل قليل للغاية بتقديم المساعدات الإنسانية لسوريا. لكن قدّمت إيران، و بدرجة أقل روسيا، مساعدات مالية مباشرة للدولة السورية.

كانت طبيعة المساعدات الإنسانية الدولية غالباً عبارة عن استجابة لحالات الطوارئ بسبب الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسكان و التي استمرّت بالازدياد منذ عام 2011. و أوضح لويجي باندولفي - رئيس عمليات المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي في سوريا - أنّ «هدفهم الرئيسي في سوريا هو تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية المنقذة للحياة ... للتخفيف من المعاناة ...». و وضّح أنّ» ليس لدينا نهج تنموي طويل المدى للبلد، فنحن نهدف إلى تلبية الاحتياجات الفورية التي يهدد انعدامها حياةَ السكان»[202].

شهدت مشاريع التعافي المبكر تقدماً في السنوات القليلة الماضية لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. لكن لا تزال هذه المشاريع تركز في الغالب على إعادة التأهيل البسيطة للبنى التحتية مع استثناءات قليلة خاصة في الشمال الشرقي. و كانت القطاعات الاقتصادية التي تستفيد غالباً من المساعدات الإنسانية الدولية في مناطق النفوذ المختلفة هي صناعة الأغذية والتجارة وقطاعات الخدمات و منها النقل والخدمات المالية و بدرجة أقل السياحة و الإعمار (باستثناء الشمال الغربي لهذا الأخير و الذي شهد تمويلاً واستثمارات كبيرة في هذا القطاع). ساهمت الديناميكيات الاقتصادية الرئيسية التي ولّدتها المساعدات الإنسانية الدولية في الديناميكيات الاقتصادية الاستهلاكية غالباً في الاقتصاد السوري بدلاً من تعزيز الإنتاج المحلي. و أتاح التوظيف من قبل الجهات الإنسانية الفاعلة (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية) فرصَ عمل مهمة للعمالة المحلية، و خاصةً الخريجين والأفراد المؤهلين، من خلال رواتبهم ومزاياهم الأعلى التي يقدمها أصحاب العمل مثل التأمين الصحي. لم يعد القطاعان العام والخاص المحليين قادرين على منافسة الرواتب التي تقدمها هذه الجهات الإنسانية الفاعلة.

فيما يتعلق بالديناميكيات السياسية، لا تحاول فقط مختلف السلطات الحاكمة المحلية والمؤسسات التابعة لها الاستفادة اقتصادياً من المساعدات الإنسانية بل و تسعى هي نفسها إلى السيطرة على عملية التنظيم و تسليم المساعدات الإنسانية لتعزيز سلطتها وتعزيز مصالحها الخاصة. بالمقارنة، لم تفرض سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا رقابةً مشددةً مماثلةً على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني و عملياتها رغم أنّها دعت تلك الجهات الإنسانية إلى توجيه المزيد من المساعدات إلى مناطق أخرى غير الرقة ودير الزور.

و أخيراً قد يكون للتهديدات المتزايدة بتناقص المساعدات الإنسانية الدولية للأزمة السورية عواقبَ حقيقية على مستويات متعددة، ليس فقط فيما يتعلق بالمساعدات المباشرة الضرورية المطلقة التي يتم إيصالها إلى السوريين و المستمرّة في التزايد. كما سيعاني اقتصاد البلاد من تقلص حجم المساعدات الإنسانية الدولية لسوريا. لكن لا يمكن للمساعدات الإنسانية الدولية أن تحل محل اقتصاد و دولة فاعلة خاصةً إذا كانت موجهة بشكل أساسي نحو استجابة إنسانية «طارئة» تسمح للسوريين «بالبقاء على قيد الحياة» من جهة و لكنّها تساهم أيضاً في تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد شبه استهلاكي منذ عام 2011. قد يكون الانتقال نحو مساعدات إنسانية مهتمة بـ «التعافي المبكر» مفيداً للبنية التحتية و الاقتصاد و القطاعات الإنتاجية في البلاد وكذلك السكان على المدى الطويل. لكن تواجه قدرة المساعدات الإنسانية الدولية على المشاركة في مرحلة التعافي المبكر المحتملة في المستقبل عقباتٍ سياسية و اقتصادية متعددة ومرتبطة ببعضها، من القيود الاقتصادية الوطنية (السياسات الاقتصادية للحكومة و نقص الأموال الخاصة و العامة و الفساد و الافتقار إلى قوة عاملة مؤهلة و بيئة أعمال غير مرغوبة و انعدام الاستقرار المالي، إلخ ...) لأسباب خارجية مثل العقوبات الدولية والآثار السلبية المرتبطة بها.

وسيقوم التقرير الثالث بتحليل كيفية تأثير هذه النتائج على جهود التنمية الاقتصادية لمستقبل سوريا وكذلك على عمليات منظمات المجتمع المدني وأهميتها، مع تناول سلسلة من التوصيات للجهات الفاعلة المحلية والدولية المعنية.

202 مقابلة مع لويجي باندولفي، رئيس عمليات المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي في سوريا، آذار 2022.

IMPACT
Research